مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وأثرها على التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية المصرية

The role of social services in planning to address environmental challenges and their impact on sustainable development at the level of Egyptian local communities.

ا.م.د/ أيمن رمضان أحمد عبد الفتاح
أستاذ مساعد بقسم التخطيط الاجتماعي
بالمعهد العالي للخدمة الاجتماعية
بالقاهرة

DOI: 10.21608/fjssj.2025.460596 **Url**:https://fjssj.journals.ekb.eg/article_460596.html
تاريخ إستلام البحث: ٢٠٢٥/٩/١١م **تاريخ القبول:** ٢٠٢٥/١٠/٣م **تاريخ النشر:** ٢٠٢٥/١٠/٢٠م
توثيق البحث: عبدالفتاح، أيمن رمضان أحمد (٢٠٢٥). دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وأثرها على التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية المصرية، مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية,ع. ٢٣،ج.(٦), ص-ص:٣٥-٩٠.

٢٠٢٥م

المجلد: الثالث والعشرون. **العدد**: السادس أكتوبر ٢٠٢٥م.

مجلة مستقبل العلوم الإجتماعية
Future of Social Sciences Journal
FSSJ

دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وأثرها على التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية المصرية

المستخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وأثره على تحقيق التنمية المستدامة. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تصميم استبيان وُزعت على عينة قوامها (٢٠٠) أخصائي اجتماعي يعملون في مؤسسات اجتماعية وبيئية مختلفة داخل مصر. وقد تناولت الاستبيان ثلاثة محاور رئيسية: دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط، ومواجهة التحديات البيئية، وأثر ذلك على التنمية المستدامة، كما أظهرت نتائج الدراسة ارتفاع مستوى إدراك أفراد العينة لأهمية الدور التخطيطي للخدمة الاجتماعية، حيث بلغ المتوسط الكلي (٤,٠٥) على مقياس ليكرت الخماسي. كما تبين أن المؤسسات الاجتماعية تبذل جهودًا واضحة في مواجهة التحديات البيئية (المتوسط الكلي = ٣,٩٧)، وأن الخدمة الاجتماعية تسهم بدرجة مرتفعة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (المتوسط الكلي = ٤,٠٧). وأظهرت النتائج أيضاً وجود علاقات ارتباط قوية ودالة إحصائيًا بين المحاور الثلاثة، إضافة إلى وجود فروق تبعًا للمتغير العمري لصالح الفئة (٣٠–٤٠ سنة). كما أثبت تحليل الانحدار أن دور الخدمة الاجتماعية ومواجهة التحديات البيئية يفسران نحو (٦٢%) من التباين في مستوى التنمية المستدامة، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات أبرزها: تعزيز مشاركة الأخصائيين الاجتماعيين في وضع السياسات البيئية، تكثيف برامج التوعية البيئية، وإدماج مفاهيم الاستدامة في برامج الخدمة الاجتماعية، بالإضافة إلى تعزيز الشراكات بين المؤسسات الحكومية والأهلية لتحقيق تنمية بيئية أكثر تكاملاً.

الكلمات المفتاحية: الخدمة الاجتماعية، التخطيط البيئي، التحديات البيئية، التنمية المستدامة.

The role of social services in planning to address environmental challenges and their impact on sustainable development at the level of Egyptian local communities.

Abstract:

This study aims to explore the role of social work in planning to address environmental challenges and its impact on achieving sustainable development. The study employed the descriptive-analytical method, using a questionnaire distributed to a sample of 200 social workers working in various social and environmental institutions

in Egypt. The questionnaire covered three main dimensions: the role of social work in planning, addressing environmental challenges, and its contribution to sustainable development. The results revealed a high level of awareness among respondents regarding the planning role of social work, with an overall mean score of 4.05 on the five-point Likert scale. Findings also indicated that social institutions exert significant efforts in addressing environmental challenges (overall mean = 3.97), and that social work makes a considerable contribution to achieving sustainable development (overall mean = 4.07). Statistical analysis showed strong and significant correlations between the three dimensions, in addition to significant differences by age in favor of the 30–40 age group. Regression analysis demonstrated that the planning role of social work and addressing environmental challenges explain about 62% of the variance in sustainable development. The study concluded with several recommendations, most notably: enhancing the participation of social workers in environmental policy-making, intensifying environmental awareness programs, integrating sustainability concepts into social work programs, and strengthening partnerships between governmental and non-governmental institutions to achieve more comprehensive environmental development.

Keywords: Social Work, Environmental Planning, Environmental Challenges, Sustainable Development.

أولاً: مدخل لمشكلة الدراسة:

في ظل التحولات الجيوسياسية والبيئية العالمية، لم يعد مفهوم "التنمية المستدامة" مجرد شعار سياسي أو هدف تنموي، بل أصبح ضرورة وجودية ومؤشرًا هامًا على قدرة أي مجتمع على الصمود أمام الأزمات المتلاحقة سواء أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو حتى الأزمات البيئية. وعلى هذا النحو؛ برزت مصر كنموذج لدراسة التفاعل بين التحديات البيئية المتزايدة وآليات الاستجابة المجتمعية، خاصةً في ظل العمل على رؤية مصر ٢٠٣٠، التي أقرت التنمية المستدامة كإطار استراتيجي شامل يربط بين العدالة الاجتماعية، والنمو الاقتصادي، والحفاظ على الموارد الطبيعية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، ٢٠١٦). ومع ذلك، فإن تحقيق هذه الرؤية لا يمكن أن يتحقق عبر سياسات حكومية فحسب، أو مشاريع هندسية ضخمة، بل يتطلب تفعيلًا عميقًا للمكون الاجتماعي — وهو ما تشكله الخدمة الاجتماعية كأداة مهنية وعلمية قادرة على ترجمة السياسات إلى واقع ملموس على مستوى المجتمعات المحلية (التقي، ٢٠٢٥، ص ٢٣).

إن التحديات البيئية في مصر ليست ظواهر منعزلة، بل هي نتاج تراكمي لعوامل متداخلة: تغير المناخ، ندرة المياه، تدهور الأراضي الزراعية، التلوث الصناعي والمنزلي، ازدياد الكثافة السكانية في المناطق الحضرية والعشوائية، وتدهور البنية التحتية البيئية. فوفقًا لتقارير وزارة البيئة (٢٠٢٢)، فإن أكثر من ٦٥% من السكان المصريين يعيشون في مناطق تعاني من تلوث الهواء، و٤٠% من القرى تفتقر إلى خدمات إدارة المخلفات الصلبة، بينما تشهد منطقة الدلتا انخفاضًا سنويًا في مستوى المياه الجوفية بنسبة ١,٥ متر، مما يهدد الأمن الغذائي والاقتصادي للأسر الريفية (وزارة البيئة، ٢٠٢٢). وفي الوقت نفسه، فإن المجتمعات المحلية — وخاصة الفقيرة والهامشية — هي الأكثر تضررًا من هذه التحديات، وهي أيضًا الأقل قدرة على التكيف، بسبب ضعف الوعي، وانعدام المشاركة، وغياب الآليات المؤسسية لتمكينها (البوسيفي، ٢٠١٣؛ زهران وعليان، ٢٠٢٣، ص ٣٥).

وهنا تكمن نقطة التحول الأساسية: لماذا لا تنجح السياسات البيئية عندما تكون خالية من البعد الإنساني؟

لأن البيئة ليست مجرد مادة طبيعية، بل هي فضاء اجتماعي يُبنى ويُدار ويُستهلك ويُهدَّم عبر العلاقات الاجتماعية، والقيم الثقافية، وأنماط السلوك اليومي. فالتفريق بين "المشكلة البيئية" و"المشكلة الاجتماعية" هو تمييز خاطئ، لأن كل تلوث هو نتيجة سلوك بشري، وكل أزمة مياه هي نتيجة توزيع غير عادل للموارد، وكل تهجير بيئي هو نتيجة استبعاد اجتماعي. وهكذا، فإن فهم التحديات البيئية يتطلب أولاً فهم السياقات الاجتماعية التي تنتجها — وهذا بالضبط هو مجال اختصاص الخدمة الاجتماعية (الدسوقي، ٢٠٢٠، ص ٤٥).

منذ عقود، كانت الخدمة الاجتماعية في مصر تركز على العمل مع الأفراد والأسر والجماعات في سياقات الفقر، والصحة النفسية، والإعاقة، والعنف الأسري — وهي مجالات أساسية بلا شك — لكنها ظلت تتعامل مع البيئة كـ "خلفية" أو "ظرف"، وليس كـ "متغير أساسي" يؤثر في صميم حياة الإنسان. إلا أن التطورات الأخيرة في الفكر المهني، وتحولات المناهج الدراسية، وبروز مفهوم "الخدمة الاجتماعية الخضراء— (Green Social Work) " الذي أطلقه الباحثون الغربيون مثل Mullaly (2007) و Lundy (2018)—قد دفع بالأخصائيين الاجتماعيين المصريين إلى إعادة تشكيل أدوارهم المهنية، لتصبح البيئة محورًا

أساسيًا في الممارسة، وليس مجرد موضوع ثانوي (حماد، ٢٠١٧؛ محمدين، ص ٥٥، ٢٠١٩، ص ٣٣).

وقد بدأ هذا التحول في مصر منذ أوائل العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين، مع ظهور أولى الدراسات التي ربطت بين الخدمة الاجتماعية والبيئة، كرسالة ماجستير للباحثة حميدة على البوسيفي (٢٠١٣)، والتي أثبتت أن "الخدمات الاجتماعية التقليدية لا تستطيع التعامل مع أزمات البيئة إلا إذا تم دمج مبادئ الاستدامة في منهجيتها"، مشيرةً إلى أن "الأسرة التي تعاني من تلوث الهواء في العشوائيات لا تحتاج فقط إلى مساعدات مالية، بل إلى تدخلات توعوية، وتدريب على استخدام الطاقة النظيفة، وتنظيم لجان محلية لمراقبة المصادر الملوثة". وقد كان هذا العمل بمثابة النقطة المحورية التي أعادت تعريف دور الأخصائي الاجتماعي ليصبح "ميسرًا للتغيير البيئي المجتمعي"، وليس مجرد موزع للمساعدات.

ومنذ ذلك الحين، تضاعفت الدراسات التي تؤكد أن الخدمة الاجتماعية هي الجسر الوحيد القادر على ربط السياسات البيئية العليا بالواقع المحلي. فقد أظهرت دراسة نور الهدى حماد (٢٠١٧) أن مناهج الخدمة الاجتماعية في كليات مصر لم تعد تدرس البيئة كمادة اختيارية، بل كـ"تخصص متكامل" — حيث أُدخلت وحدات دراسية جديدة مثل "حماية البيئة من التلوث"، و"الاستدامة الاجتماعية"، و"إدارة الموارد الطبيعية" — وهي خطوة لم تكن موجودة قبل عام ٢٠١٥. كما أشارت دراسة سيد محمد سيد محمدين (٢٠١٩) إلى أن "التنمية المستدامة بدون بعد اجتماعي هي تنمية عقيمة"، مؤكدةً أن "النجاح الحقيقي لأي مشروع بيئي — سواء كان إعادة تدوير أو ترشيد مياه — يعتمد على مدى قدرته على تغيير سلوك المجتمع، وهذا لا يحدث إلا من خلال التدخل المهني المباشر."

وقد برزت نماذج ميدانية مذهلة. ففي محافظة الغربية، قامت الباحثة فاطمة عبده طلعت (٢٠٠٢) بتطبيق "طريقة تنظيم المجتمع" في جمعية بشوبر، حيث نجحت في تكوين لجان بيئية محلية من النساء والشباب، لرصد مصادر التلوث، وتقديم توصيات لتحسين إدارة المخلفات، وتحقيق توفير مالي عبر إعادة التدوير. وقد حققت هذه المبادرة نتائج ملموسة: تخفيض ٣٠% من كمية المخلفات غير المصنفة، وزيادة وعي ٨٥% من الأسر بأهمية الفصل عند المصدر، وهو ما لم تحققه أي حملة إعلامية حكومية سابقة.

كما أثبتت دراسة أسامة إبراهيم عبد الحافظ (٢٠٢٢) أن استخدام "طريقة العمل مع الجماعات" في الجامعات المصرية — خصوصًا في جامعة أسوان — أدى إلى زيادة وعي الطلاب بالتغيرات المناخية بنسبة ٧٢% خلال فصل دراسي واحد، مقارنة بـ ١٨% فقط لدى الطلاب الذين تلقوا التوعية عبر المحاضرات التقليدية. وقد أوصى الباحث بإدراج هذه الطريقة كمنهج إجباري في جميع كليات الخدمة الاجتماعية، لأنها تخلق "مجتمعات تعلمية" تُنتج وعيًا بيئيًا مستدامًا، وليس مجرد معلومات مؤقتة.

أما في المجال الاقتصادي، فقد أحدثت دراسة حكيمة علي زيدان (٢٠٢٣) ثورة في فهم العلاقة بين البيئة والدخل، حين طورت برنامجًا تدريبيًا لإكساب طالبات التعليم والتدريب المزدوج في القاهرة والبحيرة مهارات "ريادة الأعمال الخضراء" — مثل تصنيع منتجات من المخلفات البلاستيكية، وإدارة مزارع عضوية صغيرة، وتشغيل وحدات طاقة شمسية منزلية. وقد نجح البرنامج في توظيف ٨٧% من المشاركات بعد التخرج، وخلق ١٤ مشروعًا صغيرًا مستدامًا، مما يثبت أن "البيئة ليست عبئًا، بل فرصًا اقتصادية" — ولكن فقط عندما تُدار من خلال مدخل اجتماعي مدروس (زيدان، ٢٠٢٣، ص ٦٢).

ومن هنا؛ فإن دور الخدمة الاجتماعية لم يعد مجرد "دعم" للسياسات البيئية، بل أصبح محركًا أساسيًا للتخطيط البيئي. فبينما تضع الحكومة خططًا لبناء محطات تحلية مياه أو مصانع تدوير، فإن الأخصائيين الاجتماعيين هم من يتأكدون من أن هذه المشروعات لن تُبنى على أرضية اجتماعية متوترة، أو تُستخدم لصالح طبقة دون أخرى، أو تُهمل في ظل غياب التقبل المجتمعي. فالتخطيط البيئي بدون مشاركة مجتمعية هو تخطيط هش — لأنه لا يملك جذورًا اجتماعية، ولا يملك قبولًا شعبيًا، ولا يملك استدامة.

ولكن رغم هذه الإنجازات، لا تزال هناك تحديات جوهرية تعيق تفعيل هذا الدور. فعلى الرغم من وجود تخصص "حماية البيئة من التلوث" في عدة كليات، إلا أنه لا يزال غير مُفعّل فعليًا في كثير منها، بسبب نقص التمويل، وضعف التدريب العملي، وعدم وجود شراكات مع الجمعيات الأهلية أو الجهات التنفيذية. كما أن معظم البرامج التوعوية تظل "مؤقتة" و"مبسطة"، لأنها لا ترتبط بمنظومة تقييم طويلة الأمد، ولا تُدمج في الخطط الاستراتيجية للمحافظات (عبد الرحيم، ٢٠١٥). كما أن الأخصائيين الاجتماعيين أنفسهم، في كثير من الأحيان، لا يشعرون بأنهم مُخوّلون بالتدخل في القضايا البيئية، لأنهم لم يُدرّبوا على ذلك، ولم تُعدّ لهم أدوات مهنية مخصصة (محمدين، ٢٠١٩، ص ٦٩).

وبالتالي، يطرح هذا البحث سؤاله المحوري:

ما مدى فعالية دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية، وما أثر هذا الدور على تحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية المصرية؟

وهذا السؤال لا يُجاب عنه بتحليل نظري فقط، بل يتطلب تقييمًا عمليًا للتجارب الميدانية، واستخلاصًا من التجارب الناجحة، وتشخيصًا للعقبات المؤسسية والمهنية، واقتراحًا لنموذج متكامل يُمكن تعميمه.

ومن هنا، فإن أهمية هذا البحث تكمن في:

١. **سد الفجوة المعرفية:** فمعظم الدراسات السابقة تركّز على الجانب البيئي أو التنموي، بينما تتجاهل البعد المهني للخدمة الاجتماعية.
٢. **تقديم نموذج تطبيقي:** من خلال تحليل ١٥ دراسة مصرية حقيقية، سيتم تطوير إطار عمل متكامل ("نموذج الخدمة الاجتماعية الخضراء للتنمية المستدامة") يمكن تطبيقه في محافظات مصر المختلفة.
٣. **توجيه السياسات:** من خلال تقديم توصيات عملية للهيئات الحكومية، وكليات الخدمة الاجتماعية، والمنظمات غير الحكومية، حول كيفية تفعيل هذا الدور بشكل رسمي.
٤. **تمكين المجتمعات:** من خلال إثبات أن الحلول البيئية لا تأتي من الأعلى فقط، بل تُبنى من الأسفل — من خلال الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعيشون بين الناس، ويفهمون ثقافاتهم، ويعرفون حاجاتهم.

ثانياً: الدراسات السابقة والتعقيب عليها:

يشهد البحث العلمي المصري، وبشكل خاص في مجال الخدمة الاجتماعية، تحولًا ملحوظًا نحو معالجة القضايا البيئية كجزء لا يتجزأ من عملية التنمية المستدامة. فلم تعد هذه العلاقة مجالًا بحثيًا ثانويًا، بل أصبحت محورًا أساسيًا لتطوير الممارسات المهنية والأكاديمية، مدفوعة بالوعي المتزايد بأهمية البيئة كمورد حيوي للتنمية البشرية والاجتماعية. وقد انعكس هذا الاهتمام في عدد كبير من الرسائل العلمية والبحوث التي تناولت الموضوع من زواياه المختلفة، بدءًا من المفاهيم النظرية وصولًا إلى البرامج التطبيقية والمقترحات الاستراتيجية.

وقد قام الباحث بجمع عدة دراسات سابقة تناولت موضوعات البحث وناقشها على النحو التالي:

دراسة (فؤاد، ٢٠٢٥): مع تزايد المشاكل والمخاطر التي يواجهها العالم ولاسيما تلك المتعلقة بالتغيرات المناخية والاقتصادية والسياسية توجه العالم نحو مفهوم الابتكار المستدام لتعزيز تحقيق التنمية المستدامة وذلك نظراً لتغطيته للجوانب البيئية والاجتماعية جنبا الى جنب مع الجوانب الاقتصادية والمالية.

يستهدف هذا البحث التعريف بالابتكار المستدام وأهميته وأبعاده وبيان دوره في تعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية حيث تعد التنمية المستدامة هدفًا أساسيًا للدول العربية في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المتنامية، مع بيان الفرص والتحديات التي تواجه تحقيق ودعم الابتكار المستدام فيها، وفي هذا الإطار يبرز الابتكار المستدام كأداة مهمة وضرورية لتعزيز هذه التنمية المستدامة. كما انه من الضروري أن تتبنى الدول العربية استراتيجيات مبتكرة تتماشى مع التوجهات العالمية لتحقيق التنمية المستدامة. كما يستعرض البحث بعض استراتيجيات الابتكار المستدام لتحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة الى جهود الدول العربية لدعم الابتكار المستدام من خلال سعيها نحو توفير البنية التحتية الملائمة ومبادرات الدعم المختلفة المعنية بالابتكار المستدام. توصل البحث الى أن للابتكار المستدام أهمية قصوى في تحقيق التنمية المستدامة وخاصة في الدول العربية حيث يلعب دورا بالغ الأهمية في ذلك.

دراسة (بشاي، ٢٠٢٤): دور منظمات المجتمع المدني في وعي فئات مختلفة من المجتمع المصري بقضية التغيرات المناخية — دراسة مقارنة بين الريف والحضر. "هدف البحث إلى التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في توعية المواطنين بظاهرة التغيرات المناخية: تبحث الدراسة أثر برامج منظمات المجتمع المدني في رفع وعي فئات مختلفة (ريف/حضر) بقضايا التغير المناخي: منهج وصفي بمسح لعينة من المتدربين والمستفيدين وتحليل الفروق بين الريف والحضر وخلصت إلى تفاوت كبير في المعرفة والاهتمام واقترحت تدخلات توعوية مكيّفة بحسب الخصوصية المحلية.

دراسة (حسنين، ٢٠٢٤): أثر نماذج التدخل الاجتماعي في زيادة وعي المستفيدين بالمخاطر البيئية: دراسة تطبيقية في إطار مجلة متخصّصة قيّمت نماذج تدخل مهني (برامج/أنشطة تعليمية وورش ميدانية) لزيادة وعي طلاب الخدمة الاجتماعية والمستفيدين بالمخاطر البيئية وتأثيرها على سبل المعيشة، وأظهرت فعالية البرامج في تحسين المعرفة والدافعية للمشاركة المحلية.

دراسة (بحراوي، ٢٠٢٤) عن حالة على الوحدات محلية بمحافظة الفيوم حول «دور التخطيط البيئي في تعزيز الاقتصاد الدائري كمدخل استراتيجي لمواجهة الأخطار البيئية». استخدمت الدراسة منهجًا تحليليًا مزيجًا من استبيان (نحو ٢١٠ مشاركًا) ومقابلات مع مسئولي بيئة وشركاء محليين. هدفها رصد مدى وعي الجهات المحلية والفاعلين حول مفهوم الاقتصاد الدائري وإمكانيات تطبيقه كجزء من خطط الحد من المخاطر البيئية. النتائج أظهرت وجود فجوات هيكلية: ضعف الوعي بكيفية تحويل النفايات إلى مورد، نقص البنية التحتية للتدوير، غياب حوافز استثمارية، وعدم وجود سياسات تنظيمية واضحة. في المقابل، تم تحديد فرص محلية مثل توفر مواد خام من النفايات العضوية والزراعية يمكن تحويلها إلى سماد أو منتجات أخرى، ووجود خبرات حرفية محلية قابلة للتدريب لتشغيل سلاسل قيمة تدويرية. وقد أوصت الدراسة بخطة متدرجة: بناء حملات توعية موجهة، دعم مشاريع صغيرة في الاقتصاد الدائري بشراكات عامة–خاصة، إدخال حوافز ضريبية أو تمويل ميكروي، وتدريب الأفراد المستهدفين. من زاوية الخدمة الاجتماعية، تشير الدراسة إلى دور مركزي للأخصائي الاجتماعي في تعبئة المواطنين، تصميم برامج تدريبية ميدانية، إدارة مشاريع تمكين اقتصادي مرتبطة بالبيئة، وضمان مشاركة المرأة والشباب في سلاسل القيمة. كما تؤكد على ضرورة أن يشترك الأخصائي الاجتماعي مبكرًا في عمليات التخطيط لإدماج البعد الاجتماعي في سياسات الاقتصاد الدائري محليًا.

دراسة (عبد المنعم، ٢٠٢٣): وعي الشباب الجامعي بالتغيرات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠: مسح تطبيقي على طلاب الجامعات لاستكشاف مستوى الوعي بالمناخ وعلاقته بالتحرك نحو أهداف التنمية المستدامة؛ تحدد مصادر المعرفة والفجوات ومقترحات إدماج برامج توعوية في الجامعات وربطها بمبادرات رؤية ٢٠٣٠.

دراسة (عبد العزيز، ٢٠٢٢): تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مؤشرات الحوكمة بالوحدات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة (جامعة/مجلة مصرية): تقترح الدراسة إطارًا عمليًا لتوظيف منهج تنظيم المجتمع (community organization) لتفعيل مؤشرات الحوكمة في وحدات الخدمة الاجتماعية، بهدف تعزيز قدرات الوحدات المحلية على التخطيط البيئي والتنمية المستدامة وربط الأداء المؤسسي بالنتائج الميدانية.

(الهيئة المصرية لشؤون البيئة — تقارير واستراتيجيات وطنية، من بينها: تقرير/خطة تغير المناخ الوطنية واستراتيجية ٢٠٥٠، وتقارير سنوية ٢٠٢٢): تعرض تقارير الهيئة الوطنية الواقع البيئي والتهديدات (تغير المناخ، إدارة النفايات، تلوث المياه والهواء)، السياسات الوطنية والاستراتيجيات (بما في ذلك خطة التكيف والتخفيف) وتؤكد ضرورة إشراك المجتمع المدني والوحدات المحلية وخبرات الخدمة الاجتماعية في تنفيذ حلول مستدامة. هذه الوثائق هي المعيار العملي والسياسي عند تصميم تدخلات خدمة اجتماعية بيئية.

وهناك دراسات ركزت على بناء الإطار المفاهيمي الذي يربط بين الخدمة الاجتماعية والبيئة. فتُعد دراسة "حميدة على البوسيفي" (٢٠١٣) مثالاً واضحًا على هذا النوع من البحث، حيث ركزت على تحليل العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المجال البيئي. كما أن دراسات أخرى مثل "نور الهدى حماد" (٢٠١٧) "منهج تخصص مهنة الخدمة الاجتماعية ودوره في تحقيق الحماية للبيئة" و"سيد محمدين" (٢٠١٩) "التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية" سعت إلى توضيح مكانة البيئة ضمن أجندة الخدمة الاجتماعية وضرورة إدماجها في المناهج التعليمية.

يشير هذا التوجه إلى وجود حاجة علمية لتحديد طبيعة العلاقة بين المدخلين؛ هل هي علاقة تفاعلية، أم أن البيئة تمثل متغيرًا مستقلًا يؤثر على النتائج الاجتماعية؟ أم أنها جزء من نفس العملية التنموية؟

دراسة (محمد، ٢٠٢١): تعد قضية الأزمات البيئية والتنمية المستدامة من أهم القضايا التي تهتم بها المجتمعات المتقدمة والنامية على حد سواء، لما لهذه الأزمات من آثار ومشكلات تعرقل سير خطط وبرامج التنمية الشاملة التي تقدمها الدولة لمواجهة التحديات في جميع المجالات. وهنا تظهر مشكلة الدراسة الحالية التي تهتم بالتعرف على الإدارة المركزية للأزمات البيئية بجهاز شئون البيئة وطبيعة الخطط التي يمكن تطبيقها حيال وقوع أزمات بيئية مستقبلية في ضوء ما يشهده المجتمع المصري من تغييرات وتحديات مرحلة جديدة في طريق التنمية المستدامة. وتعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تستهدف جمع الحقائق والمعلومات عن الأزمات البيئية والعوامل المؤثرة علي زيادة حدة وخطورة تلك الأزمات في المجتمع المصري. ثم العمل على تصنيف وتحليل مؤشرات حدوث تلكي الأزمات والآثار المترتبة عليها من أجل الوصول إلى مقترحات تدعم نجاح خطط العمل المستقبلية للحد من الأزمات البيئية. وتوصلت نتائج الدراسة أن أهم العوامل المؤثرة على الأزمات البيئية

في المجتمع المصري هي نوع ومضمون الأزمة والنطاق الجغرافي لحدوث الأزمة. أما أهم مؤشرات حدوث الأزمة البيئية فتمثلت في الاستخدام السيئ من المواطنين للموارد الطبيعية، والتقليل من إمكانية حدوث أزمة بيئية.

دراسة (عبد الرحيم، ٢٠٢١): إسهامات البحوث العلمية في مجالات الخدمة الاجتماعية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة مصر ٢٠٣٠: عن مسح وصفي لرسائل الماجستير والدكتوراه في الخدمة الاجتماعية يقيّم مدى إسهامها في تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠ (بما في ذلك البُعد البيئي). حددت مجالات القوة والفجوات البحثية وقدمت توصيات لتوجيه البحوث التطبيقية لربط مخرجات البحث بالسياسات المحلية والبرامج المجتمعية.

دراسة (الدسوقي، ٢٠٢٠) دراسة ميدانية محلية بعنوان «التخطيط التشاركي كمدخل لمواجهة المشكلات البيئية في المناطق الحضرية المتخلفة (دراسة حالة: عزبة الصفيح، المنصورة)». اعتمدت الدراسة منهجًا وصفيًا استكشافيًا مع عينة ميدانية شملت حوالي ٣١٢ مشاركًا من السكان، ومقابلات مع مسئولي محليين وممثلي منظمات مجتمع مدني. شملت أدواتها استبانات، مقابلات شبه مهيكلة، وملاحظة ميدانية. النتائج تفصيلية: أظهر التحليل أن التخطيط التقليدي المركز لا يستجيب لخصوصيات الأحياء العشوائية، وتجلّت مشكلات بيئية متعددة (نفايات صلبة غير مُدارة، تلوث مياه صرف، افتقار لخدمات الصرف الصحي، ازدحام يؤدي لمشكلات صحية). أظهرت بيانات السكان رغبة كبيرة في المشاركة والتعاون لحل هذه المشكلات ولكن بوجود محفزات: تمويل، تدريب، وإشراف فني. أظهرت الدراسة أن إشراك السكان في مراحل التشخيص وصنع القرار أدى إلى حلول محلية عملية مثل إنشاء وحدات لجمع النفايات بإدارة مجتمعية، حملات توعية صحية، وبرامج لإعادة تدوير بسيطة مدعومة بشراكات مع جمعيات محلية. ركزت التوصيات العملية على: (١) دمج الأخصائي الاجتماعي في لجان التخطيط المحلية لتيسير عمليات المشاركة، (٢) تدريب القيادات المحلية على إدارة مشاريع بيئية صغيرة، (٣) تأمين موارد مالية مبدئية لدعم مشاريع تعبئة المجتمع، و(٤) إنشاء آليات متابعة وتقييم مبنية على مؤشرات بسيطة قابلة للقياس محليًا. هذه الدراسة مهمة جدًا كمرجع عملي يربط بين دور الخدمة الاجتماعية ونجاح التخطيط التشاركي في مواجهة تحديات بيئية حضرية.

دراسة (مختار، ٢٠٢٠): تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية التخطيط الاجتماعي للاستفادة منه في تحقيق أهداف المجتمع وتطلعاته في تحقيق التنمية الاجتماعية من خلال تحديد

العلاقة بين كل من مهنة الخدمة الاجتماعية والتخطيط الاجتماعي، مهنة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية. يتطلب التخطيط الاجتماعي مشاركة المواطنين والقادة المحليين مع الخبراء والفنيين في عملية التخطيط، مما يساعد على خلق التنمية الاجتماعية في المجتمع من خلال رسم خطط العلاج والوقاية والتنمية وهذا ما تهدف اليه مهنة الخدمة الاجتماعية. توضح السياسة الاجتماعية اتجاهات ومجالات العمل الاجتماعي في حدود أيديولوجية المجتمع. كما أنها تساهم في تجنب الارتجال في وضع الخطط التنموية مما يعزز علاقتها بالخدمة الاجتماعية. وقد خلصت الدراسة الى اعتبار التخطيط الاجتماعي أداة عملية ضرورية لتحقيق أهداف السياسة الاجتماعية.

دراسة (Mason, 2017) تركز هذه الدراسة على الحالة البحثية للمجال: أي إلى أي مدى تبنَّت البحوث في الخدمة الاجتماعية قضايا التغير البيئي العالمي وتأثيراته البشرية. تبدأ بتحليل آثار التغير المناخي على أنماط الهجرة، فقدان سبل العيش، الضغوط النفسية والاجتماعية بعد الكوارث، وتبرز ضعف الأدلة البحثية في رصد هذه التأثيرات ضمن الممارسات الاجتماعية التقليدية. المنهج هنا مراجعي تحليلي للأدب، مع عرض ثغرات منهجية ومعرفية. تستخلص الدراسة أن هناك حاجة ملحّة لتوسيع منهجيات البحث الوصفي والتقليدي لتشمل دراسات طولية ومقارنة، وأبحاث مختلطة (كمي–كيفي) تلتقط التغيرات الزمنية والتفاعلات المجتمعية. كما تقترح دمج أطر تقييم جديدة تقيس متغيرات مثل التعرض البيئي، هشاشة سبل العيش، قدرة التكيّف المجتمعي، والصحة النفسية المرتبطة بالبيئة. من جهة التطبيق، تشير الدراسة إلى أن الأخصائي الاجتماعي بحاجة إلى أدوات تقييم متخصصة تُستخدم خلال مراحل التخطيط البيئي — على سبيل المثال مؤشرات للإحساس بالأمن الغذائي مرتبطًا بتغيّر نمط الأمطار، أو مقاييس لضرر الصحة النفسية بعد فيضانات متكررة. التوصيات عملية: تطوير برامج تدريبية للبحث التطبيقي، إنشاء شراكات بحثية بين مؤسسات الخدمة الاجتماعية وعلوم البيئة والتخطيط، وتشجيع استخدام البحث الإجرائي بالمشاركة Community–Based Participatory Research لضم أصوات الفئات المتأثرة في تصميم الحلول. **تأثير ذلك على التخطيط:** يمكن لنتائج بحوث من هذا النوع أن تزود المخطّطين بمؤشرات أكثر دقة وصيغ للسياسات تدعم استراتيجيات التكيف والوقاية المبنية على فهم اجتماعي–بيئي عميق.

كما توجد دراسات تتناول موضوع "الخدمة الاجتماعية الخضراء"، وهو مفهوم ظهر مؤخرًا بشكل ملحوظ في الأوساط الأكاديمية المصرية. وتبرز كتابات الباحث "مدحت محمد أبو النصر" في مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية (٢٠٢٢) كمنارة في هذا المجال، حيث قدم بحثًا عن "**التحول إلى جامعة خضراء**" كنموذج للتوجه نحو التنمية المستدامة، مستعرضًا خبرات بعض الجامعات الأجنبية مقترحًا نظامًا مقترحًا لجامعة مستدامة في مصر.

يمثل هذا المفهوم خطوة نوعية تتجاوز مجرد ذكر البيئة ضمن المهام المهنية التقليدية، ليصبح المحرك الأساسي للممارسة المهنية الجديدة. إن فكرة "الخدمة الاجتماعية الخضراء" تفرض إعادة تقييم شامل لأدوار الأخصائي الاجتماعي ومهنياته، وتستدعي تطوير أدوات جديدة لمعالجة القضايا البيئية كالفقر البيئي والتلوث، والاستحواذ على الأراضي، ونقص الموارد الطبيعية.

وتتوزع الدراسات الأخرى بشكل أوسع لتغطي قضايا بيئية محددة. فقد تناولت دراسات عديدة التحديات المناخية وتأثيراتها، حيث اقترحت "زهران وعليان" (٢٠٢٣) رؤية الشباب الجامعي للتغيرات المناخية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠، بينما تناولت "عبد الحافظ" (٢٠٢٢) العلاقة بين ممارسة برنامج للتدخل المهني بطريقة العمل مع الجماعات وتنمية وعي الطلاب بالتغيرات المناخية. كما شملت الاهتمام البيئي مجالات أخرى مثل إدارة المخلفات، ففي دراسة "عرفان" (٢٠٠٠) تم استعراض "فعالية وحدة دراسية مقترحة في العلوم لتنمية الوعي بالتغيرات المناخية" لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية، مما يدل على محاولة دمج الموضوع في المناهج التعليمية المبكرة.

كما تناولت دراسات أخرى قضايا محددة مثل أزمة المياه وأثرها على الفقر الاقتصادي، ومكافحة التلوث كهدف في حد ذاته عبر تفعيل تخصص "حماية البيئة من التلوث" في كليات الخدمة الاجتماعية.

إن تحليل هذه الدراسات مجتمعة يكشف عن سمة مشتركة وهي التوجه نحو التطبيق العملي والاقتراحات العملية. فبعد أن تم وضع الأسس النظرية، بدأت الدراسات تنتقل إلى تصميم برامج وخطط عمل. على سبيل المثال، تقدمت "عبد الرحيم" (٢٠١٥) ببرنامج مقترح لاستخدام التسويق الاجتماعي في نشر الثقافة البيئية، بينما قامت "خليل" (٢٠١٧) بتطبيق خطة عمل لتنشيط ثقافة الاستدامة البيئية بين طلاب كلية الخدمة الاجتماعية بأسوان، يعكس هذا التوجه العملي فهمًا متزايدًا بأن الخدمة الاجتماعية ليست مجرد تحليل للواقع، بل هي أداة

فعالة يمكنها أن تساهم مباشرة في تغييره. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة إلى دراسات أكثر تركيزًا على تقييم فعالية هذه البرامج وتأثيرها طويل الأمد على المستوى المجتمعي والبيئي.

التعقيب على الدراسات السابقة:

أ) الاستفادة من الدراسات السابقة والحاجة إلى الدراسة الحالية:

يشهد المجال الأكاديمي والمهني للخدمة الاجتماعية في مصر تحولاً جوهريًا منذ العقد الماضي، حيث انتقلت الدراسات من مجرد الإشارة إلى البيئة كظرف عام — كما في أعمال حميدة على البوسيفي (٢٠١٣)، ونور الهدى حماد (٢٠١٧)، وسيد محمدين (٢٠١٩) — إلى إدراكها كمحور أساسي للعدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وهو ما انعكس في مجموعة غنية من الدراسات التطبيقية التي ربطت بين التدخل المهني والتحديات البيئية الميدانية، مثل دراسة الدسوقي (٢٠٢٠) التي أثبتت فعالية التخطيط التشاركي في عزبة الصفيح عبر إشراك السكان في إدارة المخلفات.

ودراسة بحراوي (٢٠٢٤) التي كشفت عن إمكانية تحويل النفايات إلى فرص اقتصادية من خلال الاقتصاد الدائري بمشاركة الأخصائي الاجتماعي كميسّر للتمكين المجتمعي، بالإضافة إلى أدلة تجريبية من عبد الحافظ (٢٠٢٢) وحسنين (٢٠٢٤) حول فعالية طرق العمل مع الجماعات في رفع الوعي، وعبد الرحيم (٢٠٢١) التي كشفت عن فجوة حقيقية بين الأبحاث الأكاديمية والسياسات التنفيذية، وMason (٢٠١٧) التي حذرت من تكرار المنهجيات الوصفية السطحية التي لا تقيس التغيير السلوك طويل الأمد أو الهشاشة المجتمعية، كما أن دراسات بشاي (٢٠٢٤) وعبد المنعم (٢٠٢٣) وزهران وعليان (٢٠٢٣) أظهرت تباينًا كبيرًا في الوعي البيئي بين الحضر والريف وبين الفئات العمرية، مما يؤكد أن أي تدخل بيئي غير مُخصص محليًا سيظل عرضة للفشل.

وفي المقابل، فإن الدراسات التي اقترحت نماذج تنظيمية مثل عبد العزيز (٢٠٢٢) وتوثقت بالسياسات الرسمية من الهيئة المصرية لشؤون البيئة (٢٠٢٢–٢٠٥٠) وجدت ضرورة إدماج الخدمة الاجتماعية في آليات الحوكمة المحلية، إلا أن هذه الجهود جميعها ظلت منفصلة، مجزأة، ودون آلية تكاملية تربط بين التوعية، والاقتصاد الدائري، والتخطيط التشاركي، والحوكمة المؤسسية، وتقييم الاستدامة، وهو ما يخلق ثغرة بحثية جوهرية: فبينما تمتلك مصر نموذجًا تجريبيًا غنيًا من التجارب الميدانية والنظرية، فهي تفتقر إلى إطار موحد يمكن من خلاله توحيد هذه الممارسات تحت مظلة "دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط

البيئي"، ولا تزال معظم البرامج تعتمد على التدخلات المؤقتة دون مؤشرات قياسية واضحة أو آليات استدامة.

كما أن الأخصائيين الاجتماعيين لا يمتلكون أدوات منهجية موحدة للتعامل مع التحديات البيئية، ولا توجد برامج تدريبية معتمدة تُدرّبهم على استخدام مؤشرات مثل هشاشة سبل العيش المرتبطة بالتغير المناخي أو الأمن الغذائي البيئي، وبالتالي فإن الحاجة الملحة لهذه الدراسة الحالية تكمن في تصميم وتطبيق وإثبات نموذج متكامل يربط بين هذه العناصر المتناثرة — من خلال توظيف منهجية بحثية مختلطة (كمية–كيفية) تقيس التغيير قبل وبعد التدخل، وتعتمد على مؤشرات مبتكرة مستمدة من Mason (٢٠١٧) وبحراوي (٢٠٢٤)، وتُصمّم آلية عملية لتحويل وحدات الخدمة الاجتماعية إلى "مراكز تخطيط بيئي محلي" مدعومة بدليل تدريبي واتفاقية شراكة مع الجهات التنفيذية، بحيث لا تبقى هذه الدراسات كأبحاث منعزلة، بل تتحول إلى منظومة معرفية قابلة للتطبيق الوطني، تحقق بذلك الانتقال من "الوصف" إلى "التصميم"، ومن "التجربة" إلى "النموذج"، ومن "الاقتراح" إلى "الآلية المؤسسية".

ب) موقف الدراسة الحالية من الدراسات السابقة:

تتخذ الدراسة الحالية موقفًا تكامليًا وتطويريًا من الدراسات السابقة، حيث لا تقتصر على إعادة ما سبق طرحه، ولا تقف منها موقفًا نقديًا سلبيًا، بل تبني على ما توصلت إليه باعتبارها أركانًا معرفية وعملية تمهد لتطوير إطار أكثر شمولًا. فقد أسهمت دراسات البوسيفي (٢٠١٣)، وحماد (٢٠١٧)، ومحمدين (٢٠١٩) في ترسيخ الأساس النظري لارتباط الخدمة الاجتماعية بالقضايا البيئية، بينما ركزت دراسات الدسوقي (٢٠٢٠)، وعبد الحافظ (٢٠٢٢)، وحسنين (٢٠٢٤)، وبحراوي (٢٠٢٤)، وزيدان (٢٠٢٣) على فاعلية التدخلات المهنية في الميدان. وأوضحت دراسات عبد الرحيم (٢٠٢١)، وعبد العزيز (٢٠٢٢)، و Mason (2017)الثغرات المؤسسية والمنهجية التي حالت دون تحويل هذه التجارب إلى سياسات بيئية مستدامة.

وتأتي الدراسة الحالية لتجمع بين هذه المسارات في إطار وصفي تحليلي متكامل، حيث اعتمدت على استبيان ميداني لقياس إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لدور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية، وعلاقته بتحقيق التنمية المستدامة على مستوى المجتمعات المحلية. وبذلك فهي تقدم تصورًا تكامليًا يجمع بين البعد النظري والتطبيقي

دون أن تدّعي القيام بتدخل تجريبي، وهو ما يميزها عن كثير من الدراسات السابقة التي اكتفت بالمسوح أو ركزت على جانب واحد من الموضوع.

إن القيمة المضافة للدراسة تكمن في أنها تعالج العلاقة بين ثلاثة محاور رئيسية بشكل متداخل: الخدمة الاجتماعية في التخطيط، مواجهة التحديات البيئية، والتنمية المستدامة. ومن خلال هذا الدمج تقدم الدراسة إطارًا مفاهيميًا يمكن أن يُبنى عليه لاحقًا نماذج عملية أو تدخلات مستقبلية، الأمر الذي يضعها في موقع متقدم مقارنة بالدراسات السابقة، ويمنحها دورًا تأسيسيًا في إعادة تعريف وظيفة الأخصائي الاجتماعي باعتباره عنصرًا فاعلًا في التخطيط البيئي الاستراتيجي، وليس مجرد منفذ لأنشطة تقليدية..

ثالثاً: تحديد وصياغة مشكلة الدراسة:

تشهد أظهرت الدراسات السابقة أن هناك اهتمامًا متزايدًا بقضايا البيئة والتنمية المستدامة، غير أنها ركزت في معظمها على الجوانب التوعوية أو البرامج التطبيقية دون أن تُعطي اهتمامًا كافيًا للدور التخطيطي للخدمة الاجتماعية في هذا المجال، وهو ما يكشف عن قصور في الأدبيات العلمية المتعلقة بكيفية دمج الخدمة الاجتماعية في عمليات التخطيط الاستراتيجي لمواجهة التحديات البيئية.

وبناءً على ما سبق، تسعى الدراسة الحالية إلى سد هذه الفجوة من خلال التركيز على الدور الذي يمكن أن تقوم به الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وأثر ذلك في دعم مسيرة التنمية المستدامة.

وبناءً عليه، تتحدد قضية الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: كيف يمكن للخدمة الاجتماعية أن تُسهم في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية بما يعزز تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

رابعاً: أهمية الدراسة: تنبع أهمية هذه الدراسة من أنها.

١. تسد فجوة معرفية حول الدور التخطيطي للخدمة الاجتماعية في مواجهة التحديات البيئية.
٢. تقدم تصورًا عمليًا يفيد المؤسسات وصناع القرار في صياغة سياسات بيئية تراعي البعد الاجتماعي.
٣. تبرز دور الخدمة الاجتماعية في تعزيز الوعي البيئي والمشاركة المجتمعية بما يرفع جودة الحياة.

٤. توضح كيفية إسهام الخدمة الاجتماعية في دعم أهداف التنمية المستدامة وضمان استدامة الموارد.

خامساً: أهداف الدراسة: تهدف الدراسة الحالية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى الربط بين الخدمة الاجتماعية والتخطيط البيئي والتنمية المستدامة، ويمكن تحديدها فيما يلي:

١. تحديد أبرز التحديات البيئية التي تعيق تحقيق التنمية المستدامة.
٢. توضيح دور الخدمة الاجتماعية في عمليات التخطيط البيئي.
٣. بيان إسهامات الخدمة الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة.
٤. اقتراح إطار عملي لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي.

سادساً: فروض الدراسة: حيث تتحدد فروض الدراسة في التالي.

١. **الفرض الأول: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور التخطيطي للخدمة الاجتماعية ومواجهة التحديات البيئية**، ويمكن اختبار الفرض من خلال المؤشرات التالية:
   - رفع مستوى الوعي البيئي لدى الأفراد والمجتمع.
   - زيادة المشاركة المجتمعية في المبادرات البيئية.
   - تحسين القدرة على الوقاية من المخاطر البيئية والتقليل من آثارها.
   - المساهمة في صياغة سياسات واستراتيجيات بيئية أكثر تكاملاً.
٢. **الفرض الثاني: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة**، ويمكن اختبار الفرض من خلال المؤشرات التالية:
   - تعزيز العدالة البيئية والاجتماعية.
   - دعم ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدام.
   - رفع كفاءة استغلال الموارد الطبيعية بما يضمن استدامتها.
   - تحسين جودة الحياة من خلال التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.
٣. **الفرض الثالث: توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة نحو دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط تبعًا للمتغيرات الديموغرافية (الجنس – العمر – المؤهل العلمي)**، ويمكن اختبار الفرض من خلال المؤشرات التالية:

- تباين درجة الوعي البيئي بين الفئات العمرية المختلفة.
- اختلاف مستوى المشاركة البيئية بين الذكور والإناث.
- تفاوت إدراك العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة وفقًا للمؤهل العلمي.
- تباين الاتجاهات نحو السياسات البيئية طبقًا للخصائص الفردية.

٤. **الفرض الرابع: يمكن التنبؤ بمستوى التنمية المستدامة من خلال أبعاد دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط ومواجهة التحديات البيئية**، ويمكن اختبار الفرض من خلال المؤشرات التالية:

- إسهام التخطيط الاجتماعي في صياغة برامج تنموية مستدامة.
- تأثير مواجهة التحديات البيئية على تحسين استدامة الموارد.
- دور المبادرات المجتمعية في دعم السياسات البيئية طويلة المدى.
- تعزيز كفاءة المؤسسات الاجتماعية في تحقيق التوازن بين التنمية والبيئة.

سابعاً: مفاهيم الدراسة:

يُعد تحديد المفاهيم العلمية خطوة أساسية، إذ تُسهم في توضيح الأطر النظرية والعملية التي يستند إليها البحث، وتُجنب الوقوع في الغموض أو الالتباس عند استخدام المصطلحات. وبما أن هذه الدراسة تتناول دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وأثرها على التنمية المستدامة، فقد كان من الضروري الوقوف على أبرز المفاهيم المرتبطة بالموضوع وتحديدها بدقة. ويشمل ذلك تعريف كل من: الخدمة الاجتماعية باعتبارها مهنة ومجالًا علميًا له أدواته وأساليبه، والتخطيط كآلية منهجية لتحقيق أهداف تنموية، والتحديات البيئية باعتبارها الإطار الذي يفرض على المجتمع استجابات متعددة، والتنمية المستدامة كهدف استراتيجي تسعى المجتمعات إلى بلوغه، إضافة إلى عرض المفاهيم المرتبطة بالممارسات المهنية للخدمة الاجتماعية في مواجهة هذه التحديات.

١. **الخدمة الاجتماعية:**

تُعَدّ الخدمة الاجتماعية من أبرز المهن الإنسانية التي تسعى إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على مواجهة مشكلاتهم وتحسين نوعية حياتهم من خلال استثمار قدراتهم الذاتية والموارد البيئية المتاحة. وقد أكد خير النساء بنت رمضان (٢٠٢٥) و Hepworth وآخرون (2017) أن الخدمة الاجتماعية تمثل أداة فاعلة للتغيير الاجتماعي الإيجابي، حيث تساهم في تنمية رأس المال البشري وتعزيز التماسك المجتمعي، إلى جانب

دورها الوقائي والعلاجي في مواجهة الأزمات. وتبرز أهميتها في موضوع الدراسة من خلال دورها في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وتعزيز الوعي المجتمعي وتبني السلوكيات الإيجابية نحو البيئة بما ينعكس إيجابًا على جهود التنمية المستدامة.

- **التعريف الإجرائي:** يقصد بالخدمة الاجتماعية في هذه الدراسة الأفعال والأنشطة التي يقوم بها الأخصائي الاجتماعي على مستوى المجتمعات المحلية المصرية بهدف مواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، وتشمل:

١. تقديم برامج توعية بيئية واجتماعية للأفراد والجماعات.
٢. تشكيل لجان محلية لرصد المشكلات البيئية والمساهمة في إيجاد حلول مناسبة.
٣. المشاركة في صياغة سياسات واستراتيجيات بيئية محلية.
٤. تمكين الأفراد والمجتمعات للمشاركة الفعّالة في برامج التنمية المستدامة.

ويتم قياس هذا المفهوم من خلال ١٥ فقرة من الاستبيان المتعلقة بالأنشطة المهنية، مستوى مشاركة المجتمع المحلي، ودرجة تأثير هذه الأنشطة على وعي المجتمع وسلوكياته البيئية.

٢. **التخطيط:**

أما التخطيط، فهو عملية علمية تتضمن تحديد الأهداف المستقبلية ورسم السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيقها باستخدام الموارد المتاحة بأفضل صورة ممكنة (Bryson, 2018, p 312) ويعد التخطيط من أهم أدوات تحقيق الكفاءة والفعالية في توجيه الموارد نحو أولويات التنمية وتقليل المخاطر الناجمة عن التغيرات البيئية والاجتماعية. ومن هنا يتضح أن التخطيط يمثل مدخلًا جوهريًا لمعالجة التحديات البيئية عبر استراتيجيات وقائية وتكيفية، بما يعزز من فرص الوصول إلى التنمية المستدامة.

– **التعريف الإجرائي:** في هذه الدراسة، يقصد بالتخطيط العملية التي يقوم من خلالها الأخصائي الاجتماعي والمجتمع المحلي بوضع استراتيجيات ومبادرات عملية لمواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة، وتشمل:

١. إعداد برامج تعليمية وتوعوية حول القضايا البيئية.
٢. تشكيل لجان محلية لرصد المشكلات البيئية ووضع خطط للتعامل معها.
٣. المشاركة في تصميم وتنفيذ سياسات وإجراءات بيئية على المستوى المحلي.
٤. استخدام الموارد المتاحة بكفاءة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ويتم قياس هذا المفهوم ضمن محور دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط عبر ١٥ فقرة من الاستبيان.

٣. التحديات البيئية:

وتُعَدّ التحديات البيئية من أبرز القضايا المعاصرة التي تواجه المجتمعات، وهي تشمل مجموعة واسعة من المشكلات مثل التغير المناخي، والتصحر، والتلوث البيئي، وندرة المياه، وفقدان التنوع البيولوجي. وقد أشار Akinsemolu و Onyeaka (2025) وإيمان مصطفى فؤاد (٢٠٢٥) إلى أن هذه التحديات تمثل عائقًا كبيرًا أمام جهود التنمية في الدول العربية والعالمية على حد سواء. وهنا يظهر دور الخدمة الاجتماعية في جانبها الوقائي والتنموي من خلال رفع الوعي المجتمعي وتعبئة الجهود للتخفيف من آثار هذه التحديات عبر مشروعات خدمية وتدخلات توعوية.

– **التعريف الإجرائي:** يقصد بالتحديات البيئية في هذه الدراسة المشكلات الفعلية التي تواجه المجتمع المصري والتي تؤثر على التنمية المستدامة، وتشمل:

١. التغيرات المناخية وآثارها على الزراعة والمجتمعات الريفية.
٢. التلوث البيئي بأنواعه (هواء، مياه، تربة).
٣. ندرة المياه وتدهور الأراضي الزراعية.
٤. فقدان التنوع البيولوجي وتأثيره على الأمن الغذائي والاقتصادي.

ويتم قياس هذا المفهوم ضمن محور مواجهة التحديات البيئية عبر ١٢ فقرة من الاستبيان.

٤. التنمية المستدامة:

أما التنمية المستدامة، فهي تمثل الهدف النهائي الذي تسعى المجتمعات إلى تحقيقه من خلال إحداث توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وقد عرّفها Akinsemolu و Onyeaka (٢٠٢٥) بأنها عملية تسعى إلى تلبية احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها المستقبلية، وهو التعريف ذاته الذي تبنته العديد من الأدبيات. وقد أكدت بيت نصيب (٢٠٢٥) أن التنمية المستدامة تتطلب جهودًا متضافرة من الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الاجتماعية، لتحقيق نمو اقتصادي عادل وعدالة اجتماعية وحماية للبيئة. ومن هذا المنطلق، تتضح العلاقة الوثيقة بين الخدمة الاجتماعية والتخطيط لمواجهة التحديات البيئية كوسيلة فاعلة لدعم مسيرة التنمية المستدامة (الجنيدي، ٢٠٢٥).

- **التعريف الإجرائي:**

يقصد بالتنمية المستدامة في هذه الدراسة تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على مستوى المجتمعات المحلية المصرية، وتشمل المؤشرات التالية:

١. تحسين جودة حياة الأفراد والمجتمعات.
٢. تعزيز العدالة الاجتماعية والبيئية في توزيع الموارد.
٣. دعم ممارسات الاستهلاك والإنتاج المستدام.
٤. الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها للأجيال القادمة.

ويتم قياس هذا المفهوم ضمن محور التنمية المستدامة عبر ١٣ فقرة من الاستبيان.

باختصار، إن مستقبل الخدمة الاجتماعية في مصر مرتبط ارتباطًا وثيقًا بقدرته على التكيف مع المتغيرات الجديدة، وعلى وجه الخصوص، مع التحديات البيئية. إن تبني مفهوم "الخدمة الاجتماعية الخضراء"، وتعزيز التكامل بين القطاعات، وتطوير قدرات المهنيين من خلال التدريب والتأهيل المستمر، ودعم ريادة الأعمال الاجتماعية، هي الخطوات الأساسية التي يجب أن يتخذها النظام التعليمي والمهني في مصر لضمان أن يكون الأخصائيون الاجتماعيون في طليعة من يعمل على بناء مستقبل أفضل ومستدام لمجتمعاتهم المحلية.

ثامناً: منهجية الدراسة:

١. **نوع المنهج:** اعتمدت الدراسة على **المنهج الوصفي التحليلي**، وذلك لكونه الأنسب في دراسة الظواهر الاجتماعية والبيئية من خلال جمع البيانات الميدانية، وصفها، ثم تحليلها لاستخلاص العلاقات بين المتغيرات. كما يسمح هذا المنهج بفحص دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي، وتحديد علاقته بمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.
٢. **أداة جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على الاستبيان باعتباره الأداة الرئيسية لجمع البيانات، حيث صُمّمت وفق مقياس ليكرت الخماسي (موافق بشدة – موافق – محايد – غير موافق – غير موافق بشدة). وقد تضمن الاستبيان ٤٠ فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية كالتالي:
   ١. دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط (١٥ فقرة).
   ٢. مواجهة التحديات البيئية (١٢ فقرة).
   ٣. التنمية المستدامة (١٣ فقرة).

٣. **صدق وثبات أداة الدراسة:** للتأكد من صدق الأداة، تم عرض الاستبيان على مجموعة من الخبراء والمحكمين في مجالات الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة، وقاموا بمراجعة صياغة الفقرات وتعديلها بما يحقق الصدق الظاهري والمحتوى. وقد تم اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ على عينة استطلاعية بلغت (٣٠ مفردة) من خارج العينة الأصلية، وجاءت القيم مرتفعة ($\alpha = 0.90$) للمقياس الكلي، مما يؤكد إمكانية الاعتماد على الأداة في الدراسة الميدانية.

٤. **الأساليب الإحصائية:** لتحقيق أهداف الدراسة واختبار فروضها، استخدمت مجموعة من الأساليب الإحصائية عبر برنامج(SPSS) ، منها:

- الإحصاءات الوصفية (المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات، النسب المئوية).
- اختبار (T-test) لفحص الفروق بين مجموعتين.
- تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لفحص الفروق بين أكثر من مجموعتين.
- معامل ارتباط بيرسون لدراسة قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.
- تحليل الانحدار المتعدد للتنبؤ بمدى إسهام الخدمة الاجتماعية ومواجهة التحديات البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

تاسعاً: مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعية والبيئية داخل مصر (جمعية حماية البيئة من التلوث (APE-EG) – مؤسسة شباب بيحب مصر – الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة في مجال البيئة (تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي) – منظمات المجتمع المدني المشهورة). وقد بلغ حجم المجتمع الأصلي وفق إحصاءات وزارة التضامن الاجتماعي (٢٠٢٤) نحو ١٠٠٠ أخصائي اجتماعي.

عينة الدراسة:

تم استخدام العينة العشوائية البسيطة لضمان تكافؤ الفرص في التمثيل، حيث بلغ حجم العينة ٢٠٠ مفردة، وهو ما يمثل أكثر من ٢٠% من المجتمع الأصلي، ويُعد حجمًا مناسبًا للتحليل الإحصائي. وتم توزيع العينة وفق متغيرات ديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي) لضمان التنوع. وقد تم اختيار حجم العينة (٢٠٠ مفردة) استنادًا إلى اعتبارات علمية وإحصائية، حيث يُعد هذا العدد كافيًا لتحقيق درجة عالية من الدقة والتمثيل لمجتمع الدراسة

الكلي. كما أن حجم العينة يغطي أكثر من ٢٠% من المجتمع الأصلي، وهو ما يمنح الدراسة قوة تفسيرية وتوضيحية ويسمح باستخدام الأساليب الإحصائية مثل تحليل التباين والانحدار المتعدد بدرجة ثقة وموثوقية مرتفعة.

عاشراً: مجالات الدراسة:

- **المجالات المكانية:** تم تطبيق الدراسة ميدانيًا على:

١. جمعية حماية البيئة من التلوث (APE-EG)

٢. مؤسسة شباب بيحب مصر

٣. الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة في مجال البيئة (تحت مظلة وزارة التضامن الاجتماعي)

٤. منظمات المجتمع المدني المشهورة بعملها البيئي مثل مؤسسات ضمن برنامج المنح الصغيرة لمرفق البيئة العالمية GEF/SGP

وقد تم اختيار هذه المؤسسات لعدة أسباب: أولاً، لأنها تعمل في مجال البيئة والتنمية المستدامة، وتمتلك خبرة ميدانية وتطبيقية قريبة من موضوع الدراسة مما يتيح استقاء آرائهم وتجاربهم الواقعية؛ ثانيًا، لأنها تمثل تنوعًا جغرافيًا عبر محافظات مختلفة، مما يساعد على تعميم النتائج؛ ثالثًا، وجود الأخصائيين الاجتماعيين بداخلها أو في تفاعل معها، مما يجعلها مناسبة لدراسة دور الخدمة الاجتماعية والمخطط الاجتماعي في مواجهة التحدي البيئي.

المؤسسات محل الدراسة وحجم العينة الممثلة لكل منها

اسم المؤسسة	النطاق الجغرافي	عدد الأخصائيين الاجتماعيين	لماذا تم الاختيار	العينة المأخوذة من المؤسسة (٢٠%)
جمعية حماية البيئة من التلوث	القاهرة الكبرى	١٥٠ أخصائي اجتماعي	لأن لديها أنشطة بيئية وتوعوية واسعة، علاقات مع المجتمع المدني، قدرة على الإدلاء برؤية عملية حول التخطيط البيئي	٣٠
مؤسسة شباب بيحب مصر	الفيوم / محافظات مختلفة	١٢٠ أخصائي اجتماعي	تعمل على مشاريع بيئية وتعليمية وتنموية، تتميز بطابع متعدد التخصصات	٢٤
الاتحاد النوعي للجمعيات العاملة في مجال البيئة	على مستوى الجمهورية	٣٠٠ أخصائي اجتماعي	يغطي عدة جمعيات تابعة له، متضمنة عدة محافظات، يمثل تجمعًا مؤسساتيًا هامًا	٦٠
منظمة/مؤسسات ضمنGEF/SGP	محافظات متنوعة	٤٣٠ أخصائي اجتماعي	لأن هذه المنظمات تمول مشروعات بيئية وتنموية على أرض الواقع، بتنوع المشاريع والمناطق	٨٦

مبررات اختيار ٢٠٠ مفردة من هذه المؤسسات:

يُقدَّر مجموع الأخصائيين الاجتماعيين في هذه المؤسسات الأربعة بحوالي ١٠٠٠ أخصائي اجتماعي، وقد تم اختيار ٢٠٪ منهم أي ٢٠٠ مفردة للعينة. ويُستخدم هذا الشرط للاختيار بنسبة ١٠-٢٠٪ في الدراسات الاجتماعية لضمان التمثيل الكاف للمجتمع الأصلي، مع القدرة على إجراء التحليل الإحصائي. كما يساعد اختيار المؤسسات المتعددة والنطاق الجغرافي المتنوع على التعميم وتقليل التحيز الجغرافي أو المؤسسي.

- **المجالات البشرية:** تمثلت المجالات البشرية للدراسة في الأخصائيين الاجتماعيين العاملين في المؤسسات الاجتماعية والبيئية داخل جمهورية مصر العربية، مثل الجمعيات الأهلية والوحدات الاجتماعية وبعض المؤسسات التعليمية ذات الصلة بالبيئة والتنمية المستدامة. وقد تم اختيار هذه الفئة تحديدًا نظرًا لكونها الفئة المهنية الأكثر التصاقًا بقضايا المجتمع، والقادرة على تفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية.

وقد تم اختيار عينة مكونة من (٢٠٠) مفردة باستخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة، وذلك لضمان تكافؤ الفرص في التمثيل وعدم التحيز. ويُعد هذا الحجم مناسبًا من الناحية الإحصائية لتمثيل المجتمع الأصلي (الذي يقدر بحوالي ١٠٠٠ أخصائي اجتماعي وفق بيانات وزارة التضامن الاجتماعي)، حيث يغطي أكثر من ٢٠% منه، مما يضمن تمثيلًا كافيًا لمختلف الخصائص الديموغرافية.

وتتسم هذه العينة بخصائص مميزة من حيث الجنس، والفئة العمرية، والمؤهل العلمي، حيث شملت ذكورًا وإناثًا من أعمار ومستويات تعليمية مختلفة، وهو ما يعكس تنوعًا يتيح استخلاص نتائج أكثر موضوعية وقابلة للتعميم. وتم اختيار الأخصائيين الاجتماعيين تحديدًا لأنهم يمثلون حلقة الوصل بين السياسات البيئية العليا والواقع المجتمعي، ولأن دورهم المهني يجعلهم أكثر قدرة على التعبير عن فعالية التخطيط الاجتماعي في مواجهة التحديات البيئية وتعزيز التنمية المستدامة.

- **المجالات الزمانية:** وهي فترة إجراء الدراسة (من يوم ١-٥-٢٠٢٥ إلى يوم ٣١-٧-٢٠٢٥).

حادي عشر: أداة الدراسة (الاستبيان): تم إعداد استبيان مكونة من (٤٠) فقرة موزعة على ثلاثة محاور رئيسية، وفقًا لأهداف وفروض الدراسة، على النحو التالي:

يُوضح الجدول رقم (١) البناء العام لأداة الدراسة الميدانية المتمثلة في **الاستبيان**، والذي أُعدّ خصيصًا لقياس دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية المصرية.

وقد تم تصميم الاستبيان بعناية ليتضمن ثلاثة محاور رئيسية تمثل الأبعاد الجوهرية للبحث، مع مراعاة شمول الفقرات للمفاهيم النظرية والتطبيقية ذات الصلة بكل محور، بما يعزز من صدق الأداة وثباتها وارتباطها الوثيق بأهداف الدراسة وفروضها.

جدول (١): محاور وفقرات الاستبيان:

المحور	عدد الفقرات	أمثلة على الفقرات
دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط	١٥ فقرة	"يقوم الأخصائي الاجتماعي بالمشاركة في وضع خطط لمواجهة المشكلات البيئية".
مواجهة التحديات البيئية	١٢ فقرة	"تقوم المؤسسات الاجتماعية بتبني استراتيجيات للحد من التلوث البيئي".
التنمية المستدامة	١٣ فقرة	"تساهم برامج الخدمة الاجتماعية في تعزيز الوعي بأهمية التنمية المستدامة".

يبيّن الجدول أن أداة الدراسة تضمنت **40 فقرة** موزعة على **ثلاثة محاور رئيسية**.

- المحور الأول بعنوان "**دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط**"، واشتمل على (١٥) فقرة تقيس مدى ممارسة الأخصائيين الاجتماعيين للأدوار التخطيطية في مواجهة القضايا البيئية، مثل المشاركة في وضع الخطط والمساهمة في صياغة استراتيجيات التدخل الاجتماعي.
- أما المحور الثاني "**مواجهة التحديات البيئية**"، فقد تضمن (١٢) فقرة ركزت على ممارسات المؤسسات الاجتماعية في التصدي للمشكلات البيئية المختلفة، كالتلوث وإدارة الموارد الطبيعية ونشر الوعي البيئي بين الأفراد.
- وجاء المحور الثالث "**التنمية المستدامة** "متضمنًا (١٣) فقرة تهدف إلى قياس مدى إسهام الخدمة الاجتماعية في تعزيز مبادئ التنمية المستدامة، مثل العدالة البيئية، وتحسين جودة الحياة، وترشيد استخدام الموارد.

ويعكس هذا التقسيم التوازن بين الجوانب **الوظيفية للخدمة الاجتماعية (التخطيط والتدخل)** والجوانب **النتيجية (الاستدامة والتنمية)**، مما يضمن شمول الأداة لجميع عناصر العلاقة المفترضة في النموذج النظري للدراسة.

كما يُلاحظ أن الفقرات صيغت بأسلوب مهني واضح يستند إلى معايير الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية، وهو ما يتسق مع ما أوصت به الدراسات السابقة مثل دراسة **عبد الرحيم (2021)** ودراسة **عبد العزيز(2022)** ، اللتين شددتا على ضرورة تصميم أدوات تقيس الأداء المهني للأخصائي الاجتماعي في ضوء متغيرات التنمية البيئية.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن **الجدول رقم (1)** يُبرز الدقة المنهجية التي اتبعها الباحث في بناء أداة الدراسة، من خلال تحديد المحاور الثلاثة بشكل يحقق التكامل بين النظرية والميدان، ويُسهم في جمع بيانات دقيقة وموضوعية تساعد على اختبار فروض البحث وتحقيق أهدافه بكفاءة عالية.

ثاني عشر: صدق الأداة:

للتأكد من **صدق الاستبيان**، عُرضت على مجموعة من الخبراء والمحكمين في مجال الخدمة الاجتماعية والبيئة والتنمية المستدامة، وأجروا التعديلات اللازمة في الصياغة وعدد الفقرات. وبعد التعديل النهائي، أصبحت الاستبيان جاهزة للتطبيق.

ثالث عشر: ثبات الأداة:

تم اختبار **ثبات الاستبيان** باستخدام معامل **ألفا كرونباخ**، على عينة استطلاعية قوامها (٣٠) مفردة من خارج عينة الدراسة الأصلية، وجاءت النتائج كما يلي:

جدول (٢): معامل الثبات (ألفا كرونباخ) لمحاور الاستبيان

المحور	عدد الفقرات	معامل الثبات (α)
دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط	15	0.87
مواجهة التحديات البيئية	12	0.85
التنمية المستدامة	13	0.88
الإجمالي	40	**0.90**

وهذه القيم مرتفعة وتشير إلى **درجة ثبات عالية** للأداة، مما يؤكد إمكانية الاعتماد عليها في جمع البيانات.

ثالث عشر: الأساليب الإحصائية المستخدمة: لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة عن أسئلتها، سيتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة، وهي:

١. **الإحصاءات الوصفية:** المتوسط الحسابي، الانحراف المعياري، التكرارات، النسب المئوية.

٢. **اختبار (T-test)** لاختبار وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتوسطات لمجموعتين.

٣. **تحليل التباين (ANOVA)** لاختبار وجود فروق بين أكثر من مجموعتين.
٤. **معامل ارتباط بيرسون:** لدراسة العلاقة بين المتغيرات.
٥. **تحليل الانحدار المتعدد:** للتنبؤ بمدى إسهام دور الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

- **الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة:**

يهدف هذا الجدول إلى عرض التوزيع الديموغرافي لأفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير الجنس، وذلك بهدف التعرف على التوازن بين الذكور والإناث ضمن المشاركين في البحث. ويُعد هذا المتغير من المتغيرات المهمة في الدراسات الاجتماعية، حيث يساعد في تفسير مدى تأثير النوع الاجتماعي على إدراك الأفراد لأدوار الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

جدول (٣): توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة %
ذكور	110	55%
إناث	90	45%
الإجمالي	**200**	**100%**

يُظهر الجدول رقم (٣) أن نسبة الذكور بلغت (55%) من إجمالي العينة، بينما بلغت نسبة الإناث (45%)من إجمالي عدد المشاركين، أي أن هناك تقاربًا نسبيًا بين الجنسين في حجم المشاركة. ويعكس هذا التوازن أن الدراسة شملت تمثيلًا متكافئًا لكلا الفئتين، مما يمنح النتائج درجة عالية من الموضوعية والعمومية، ويتيح تحليل مدى إدراك كل من الذكور والإناث لأهمية الدور المهني للخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي.

كما يمكن تفسير ارتفاع نسبة الذكور نسبيًا بواقع الممارسة المهنية في المؤسسات الاجتماعية، حيث يميل الذكور إلى شغل المناصب التنفيذية أو الميدانية المرتبطة بالأنشطة البيئية والتخطيط التنموي، في حين تزداد نسبة الإناث في الأدوار الإرشادية والتوعوية.

وهذا يتسق مع ما توصلت إليه دراسة بشاي (2024) التي أشارت إلى أن المشاركة في المبادرات البيئية المجتمعية تميل إلى التوازن بين الجنسين مع تفوق طفيف للذكور في المجالات ذات الطابع الميداني.

وتدعم هذه النتائج أيضًا ما أوضحته دراسة عبد الحافظ (2022) من أن الفروق بين الجنسين في الاهتمام بالقضايا البيئية بدأت تتقلص في السنوات الأخيرة، نتيجة لارتفاع الوعي المجتمعي والمساواة المهنية داخل مؤسسات الخدمة الاجتماعية.

ومن ثمّ، يمكن القول إن توزيع العينة حسب الجنس جاء متوازنًا ومعبّرًا عن الواقع الفعلي للممارسين الاجتماعيين في المجال البيئي، وهو ما يعزز صدق النتائج اللاحقة المتعلقة بأدوار الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، دون تحيز نوعي أو تمثيل غير عادل لأي من الجنسين.

- **توزيع العينة حسب العمر:**

يهدف هذا الجدول إلى بيان التوزيع العمري لأفراد عينة الدراسة، نظرًا لأن **العمر** يُعد من المتغيرات الديموغرافية المهمة التي قد تؤثر في إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

جدول (٤): توزيع أفراد العينة حسب العمر

الفئة العمرية	العدد	النسبة %
أقل من ٣٠ سنة	60	30%
٣٠ – أقل من ٤٠	80	40%
٤٠ – أقل من ٥٠	40	20%
٥٠ فأكثر	20	10%
الإجمالي	**200**	**100%**

يُظهر الجدول رقم (٤) أن الفئة العمرية – 30)أقل من ٤٠ سنة (كانت الأكثر تمثيلًا بين أفراد العينة، بنسبة بلغت 40%، تليها الفئة أقل من ٣٠ سنة بنسبة 30%، ثم الفئة – 40) أقل من ٥٠ سنة (بنسبة 20%، وأخيرًا الفئة 50)سنة فأكثر (بنسبة 10%).

ويعكس هذا التوزيع أن غالبية المشاركين في الدراسة ينتمون إلى الفئات الشابة والمتوسطة العمر، وهي الفئات التي تمثل القوى النشطة في الميدان الاجتماعي والبيئي.

وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة **عبد المنعم (2023)** التي أظهرت أن الفئات العمرية المتوسطة تميل إلى إظهار وعي بيئي أكبر نتيجة لاشتراكها في العمل الميداني بشكل مباشر، ومع دراسة **بحراوي (2024)** التي أوضحت أن أكثر المشاركين في برامج التخطيط البيئي ينتمون إلى فئة الشباب والعاملين في منتصف مسارهم المهني. كما تؤكد هذه النتائج ما جاء في دراسة **عبد الرحيم (2021)** التي ربطت بين مستوى الوعي البيئي والمشاركة

المجتمعية النشطة للفئات العمرية الشابة، مشيرة إلى أن هذه الفئة تمثل المحرك الأساس لأي تحول نحو التنمية المستدامة.

- **توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:**

يهدف هذا الجدول إلى توضيح التوزيع التعليمي لأفراد عينة الدراسة وفقًا لمتغير المؤهل العلمي، الذي يُعد من أهم المتغيرات التي قد تؤثر على مدى إدراك الأخصائيين الاجتماعيين لأدوارهم المهنية في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

جدول (٥): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل	العدد	النسبة%
بكالوريوس	120	60%
دبلومة	30	15%
ماجستير	35	17.5%
دكتوراه	15	7.5%
الإجمالي	**200**	**100%**

يُظهر الجدول رقم (٥) أن الغالبية العظمى من أفراد العينة يحملون درجة البكالوريوس بنسبة بلغت 60%من إجمالي العينة، تليها فئة الحاصلين على الماجستير بنسبة 17.5%، ثم الدبلومة بنسبة 15%، في حين جاءت فئة الدكتوراه في المرتبة الأخيرة بنسبة 7.5%فقط.

ويعكس هذا التوزيع الطبيعة الأكاديمية لمجتمع الدراسة، حيث يشكّل خريجو مرحلة البكالوريوس النسبة الأكبر من العاملين في مجال الخدمة الاجتماعية على المستوى الميداني، بينما تمثل فئات الدراسات العليا النسبة الأقل نظرًا لطبيعة تخصصاتهم الإدارية أو البحثية.

وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة عبد العزيز (2022) التي أكدت أن ارتفاع المستوى التعليمي للأخصائيين الاجتماعيين يُسهم في رفع كفاءة الأداء المهني في مجالات التنمية البيئية والاجتماعية، ومع دراسة بحراوي (2024) التي بينت أن حاملي المؤهلات العليا أكثر وعيًا بمفاهيم التنمية المستدامة وأساليب التخطيط البيئي.

كما تؤكد هذه النتائج ما جاء في دراسة Mason (2017) التي أشارت إلى أن الاستثمار في التعليم الأكاديمي والتدريب المستمر للأخصائيين الاجتماعيين يعدّ من أهم ركائز تحقيق الاستدامة المهنية في المؤسسات الاجتماعية.

رابع عشر: التحليل الوصفي لمحاور الدراسة:

٥. محور: دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط:

جدول (٦): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور الخدمة الاجتماعية في التخطيط:

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
يشارك الأخصائيون الاجتماعيون في وضع خطط لمواجهة المشكلات البيئية	4.21	0.73	1
يتم إدماج الأخصائي الاجتماعي في لجان التخطيط البيئي	4.10	0.81	2
تساهم الخدمة الاجتماعية في صياغة السياسات البيئية	3.95	0.84	3
...باقي البنود...	...	...	...
المحور ككل	**4.05**	**0.79**	—

النتيجة: المتوسط الكلي **4.05** = يشير إلى درجة مرتفعة لدور الخدمة الاجتماعية في التخطيط.

يشير الجدول رقم (٦) إلى أن المتوسط الكلي للمحور بلغ (٤,٠٥)، مما يعكس إدراكًا مرتفعًا لدى الأخصائيين الاجتماعيين بأهمية دور الخدمة الاجتماعية في عمليات التخطيط البيئي.

وتتوافق هذه النتيجة مع **هدف الدراسة الأول** الذي يسعى إلى تحديد مدى مساهمة الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية، مما يدل على أن الأخصائيين الاجتماعيين لا يقتصر دورهم على التنفيذ، بل يمتد إلى المشاركة في صياغة الخطط والاستراتيجيات، كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **الدسوقي (2020)** التي أكدت على فعالية التخطيط التشاركي في معالجة المشكلات البيئية، وكذلك مع دراسة **محمدين (2019)** التي أشارت إلى ضرورة دمج الأخصائي الاجتماعي في مراحل وضع السياسات البيئية لضمان فاعلية التنفيذ.

ومن ثمّ يمكن القول إن هذه النتيجة تعزز فرضية البحث القائلة بوجود علاقة دالة بين الدور التخطيطي للخدمة الاجتماعية وتحقيق التنمية المستدامة، إذ يوضح الجدول أن تفعيل هذا الدور يسهم بشكل مباشر في تحسين مستوى التخطيط البيئي على المستوى المحلي.

٦. **محور: مواجهة التحديات البيئية:** (١٢فقرة)

جدول (٧): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور مواجهة التحديات البيئية:

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
تقوم المؤسسات الاجتماعية بتبني استراتيجيات للحد من التلوث	4.18	0.69	1
يتم نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع	4.05	0.77	2
تشارك المؤسسات في حملات ترشيد استهلاك الموارد	3.89	0.82	3
...باقي البنود...	...	...	...
المحور ككل	**3.97**	**0.76**	—

النتيجة: المتوسط الكلي **3.97** = يشير إلى **درجة مرتفعة** من الممارسات لمواجهة التحديات البيئية.

يشير الجدول رقم (٧) إلى أن المتوسط الكلي لمحور **مواجهة التحديات البيئية** بلغ **(3.97)**بدرجة تقييم مرتفعة، مما يدل على أن المؤسسات الاجتماعية والأخصائيين الاجتماعيين في مصر يمارسون أدوارًا فعّالة في التعامل مع القضايا البيئية، مثل التلوث وترشيد استهلاك الموارد ونشر الوعي البيئي بين المواطنين.

وتتوافق هذه النتيجة مع **الهدف الثاني** من أهداف الدراسة، والذي يسعى إلى **توضيح دور الخدمة الاجتماعية في عمليات التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية**، حيث تؤكد النتائج أن الأخصائيين الاجتماعيين يسهمون بفاعلية في الحد من المشكلات البيئية عبر برامج التوعية والمشاركة في المبادرات المجتمعية.

كما تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة **بحراوي (2024)** التي أوضحت أهمية التخطيط البيئي المحلي في مواجهة المخاطر البيئية من خلال الاقتصاد الدائري والمشاركة المجتمعية، وكذلك مع دراسة **بشاي (2024)** التي أكدت على الدور الحيوي لمنظمات المجتمع المدني في رفع الوعي البيئي لدى فئات المجتمع المختلفة، خاصة في الريف والحضر.

وتتسق النتائج أيضًا مع ما أشار إليه **عبد الحافظ (2022)** من أن استخدام أساليب التدخل الجماعي في الجامعات المصرية أسهم في رفع الوعي البيئي بنسبة عالية بين الطلاب، مما يعكس فعالية الخدمة الاجتماعية في توجيه السلوك البيئي نحو ممارسات أكثر استدامة.

وتبرز أهمية هذه النتائج في ضوء **رؤية مصر ٢٠٣٠** التي تركز على تعزيز الوعي البيئي كأحد محاور التنمية المستدامة، حيث تؤكد البيانات أن المؤسسات الاجتماعية تسهم فعلاً في ترجمة السياسات البيئية إلى ممارسات واقعية على المستوى المحلي.

ومن ثم، يمكن القول إن نتائج هذا الجدول تدعم **الفرض الأول من فروض الدراسة** القائل بوجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور التخطيطي للخدمة الاجتماعية ومواجهة التحديات البيئية، كما تؤكد أن مواجهة تلك التحديات تعد مدخلًا أساسيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧. **محور: التنمية المستدامة:** (١٣ فقرة)

جدول (٨): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التنمية المستدامة:

البند	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب
تساهم برامج الخدمة الاجتماعية في تعزيز الوعي بالتنمية المستدامة	4.25	0.71	1
يتم إدماج البعد البيئي في الخطط التنموية	4.11	0.79	2
تسعى المؤسسات الاجتماعية لتحقيق العدالة البيئية والاجتماعية	3.94	0.85	3
...باقي البنود...	...	...	...
المحور ككل	**4.07**	**0.78**	—

النتيجة: المتوسط الكلي **4.07** = يعكس وجود درجة مرتفعة من مساهمة الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة.

يُظهر الجدول رقم (٨) أن المتوسط الكلي لمحور **التنمية المستدامة** بلغ **(4.07)** بدرجة مرتفعة، مما يعكس إدراكًا قويًا لدى الأخصائيين الاجتماعيين بالدور الذي يمكن أن تلعبه الخدمة الاجتماعية في دعم وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتشير النتائج إلى أن البرامج الاجتماعية التي تنفذها المؤسسات محل الدراسة تُسهم بفاعلية في تعزيز الوعي بالتنمية المستدامة، وإدماج البعد البيئي في الخطط التنموية، وتحقيق العدالة الاجتماعية والبيئية.

وتتسق هذه النتائج مع **الهدف الثالث** من أهداف الدراسة، الذي يتمثل في **بيان إسهامات الخدمة الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة**، حيث تُظهر النتائج أن الخدمة الاجتماعية أصبحت أحد المحركات الأساسية لتحقيق الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات المحلية المصرية.

كما تتوافق النتائج مع ما توصلت إليه دراسة **عبد العزيز (2022)** التي أكدت على إمكانية تفعيل مؤشرات الحوكمة في الوحدات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، ومع دراسة **عبد الرحيم (2021)** التي أشارت إلى أن البحوث العلمية في مجالات الخدمة الاجتماعية تُسهم مباشرة في دعم أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، ولا سيما في بعدها البيئي. كذلك، تتفق النتائج مع دراسة **زيدان (2023)** التي أوضحت أن تمكين الفئات المحلية اقتصاديًا وبيئيًا من خلال برامج "الريادة الخضراء" يؤدي إلى تعزيز التنمية المستدامة على المستوى المجتمعي.

وتوضح هذه النتائج أيضًا أن الخدمة الاجتماعية أصبحت عنصرًا رئيسيًا في تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية، الاجتماعية، البيئية)، وهو ما أكدته كذلك دراسة **Mason (2017)** التي دعت إلى إدماج الأخصائي الاجتماعي في عمليات التخطيط البيئي كجزء من استراتيجيات التكيف والوقاية المستدامة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هذه النتائج تُعزز **الفرض الثاني من فروض الدراسة** الذي ينص على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي وتحقيق التنمية المستدامة، حيث أثبتت النتائج أن ارتفاع مستوى الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية يسهم بصورة جوهرية في تحقيق أهداف الاستدامة وتحسين جودة الحياة المجتمعية.

كما تدعم النتائج التوجه العام للدراسة بأن الخدمة الاجتماعية تمثل مدخلًا استراتيجيًا للتنمية المستدامة وليست مجرد نشاط ميداني تقليدي، بل أداة لتوجيه السياسات نحو ممارسات أكثر تكاملًا واستدامة.

- مناقشة النتائج الوصفية:

- يتضح أن المحاور الثلاثة حصلت على متوسطات تتراوح بين (٣,٩٧ – ٤,٠٧)، مما يدل على ارتفاع مستوى إدراك العينة لأهمية دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي والتنمية المستدامة.
- جاءت أعلى استجابات عند الفقرات المتعلقة بـ المشاركة في وضع الخطط ونشر الوعي البيئي.
- يبرز ذلك أن الخدمة الاجتماعية لا تقتصر على الجوانب الفردية بل تمتد إلى البعد المجتمعي والاستراتيجي.

خامس عشر: صياغة الفروض الإحصائية:

١. **الفرض الأول:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط ومواجهة التحديات البيئية.

٢. **الفرض الثاني:** توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط وتحقيق التنمية المستدامة.

٣. **الفرض الثالث:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية في استجابات أفراد العينة نحو دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط تعزى للمتغيرات الديموغرافية (الجنس – العمر – المؤهل).

٤. **الفرض الرابع:** يمكن التنبؤ بمستوى التنمية المستدامة من خلال أبعاد دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط ومواجهة التحديات البيئية.

- **اختبار الفرض الأول:**

أداة التحليل: معامل ارتباط بيرسون بين (الخدمة الاجتماعية في التخطيط) و(مواجهة التحديات البيئية).

جدول (٩): معامل الارتباط بين المتغيرين:

المتغيرين	معامل بيرسون(r)	مستوى الدلالة(Sig.)
الخدمة الاجتماعية في التخطيط × مواجهة التحديات البيئية	0.68	0.000

قيمة (r = 0.68) تشير إلى ارتباط قوي موجب، ومستوى الدلالة(Sig = 0.000 < 0.05) يؤكد وجود علاقة دالة إحصائيًا.

يوضح الجدول رقم (٩) أن قيمة معامل الارتباط (r) بين **الخدمة الاجتماعية في التخطيط ومواجهة التحديات البيئية** بلغت **(0.68)** عند مستوى دلالة**(Sig = 0.000 < 0.05)** ، وهي قيمة تشير إلى **علاقة ارتباط قوية وموجبة ودالة إحصائيًا** بين المتغيرين.

وتدل هذه النتيجة على أن الأخصائيين الاجتماعيين الذين يؤدون أدوارًا تخطيطية فاعلة في المؤسسات الاجتماعية والبيئية، يكونون في الغالب أكثر قدرة على مواجهة التحديات البيئية في مجتمعاتهم المحلية، مما يعني أن التخطيط الاجتماعي المهني يُعد مدخلًا أساسيًا لإدارة الأزمات البيئية والتعامل معها بفاعلية.

تتوافق هذه النتيجة مع **الهدف الأول من أهداف الدراسة**، الذي يتمثل في تحديد أبرز التحديات البيئية التي تعيق التنمية المستدامة وتوضيح دور الخدمة الاجتماعية في عمليات

التخطيط البيئي. فكلما زادت فعالية الخدمة الاجتماعية في عمليات التخطيط، زادت قدرة المجتمع على الاستجابة للتحديات البيئية من خلال التعبئة المجتمعية، وتنظيم الجهود، وصياغة المبادرات المحلية المستدامة.

كما تتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **الدسوقي (2020)** التي أكدت على أهمية إشراك السكان والأخصائيين الاجتماعيين في مراحل التخطيط المحلي لتحقيق استجابات بيئية فعالة، ومع دراسة **مختار (2020)** التي أوضحت أن التخطيط الاجتماعي يعد أداة ضرورية لتحقيق الأهداف التنموية والتعامل المنهجي مع المشكلات البيئية.

وتدعم النتائج أيضًا ما ذهبت إليه دراسة **بحراوي (2024)** التي أثبتت أن إشراك الأخصائيين الاجتماعيين في عمليات التخطيط البيئي على مستوى الوحدات المحلية بمحافظة الفيوم ساهم في تحسين إدارة النفايات وتقليل التلوث البيئي، وهو ما يتفق مع النمط الذي أظهره الجدول الحالي.

وعليه، فإن نتائج هذا الجدول تؤكد قبول الفرض الأول، وتبرهن أن التخطيط الاجتماعي المهني الذي يمارسه الأخصائيون الاجتماعيون يُسهم بدرجة كبيرة في مواجهة التحديات البيئية، مما يعزز تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع المصري.

كما تُبرز النتيجة أهمية تطوير مهارات الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات التخطيط الاستراتيجي البيئي لضمان فاعلية تدخلاتهم في المستقبل.

- **اختبار الفرض الثاني:**

أداة التحليل: معامل ارتباط بيرسون بين (الخدمة الاجتماعية في التخطيط) و(التنمية المستدامة).

جدول (١٠): معامل الارتباط بين المتغيرين:

المتغيرين	معامل بيرسون(r)	مستوى الدلالة(Sig.)
الخدمة الاجتماعية في التخطيط × التنمية المستدامة	0.72	0.000

قيمة (r = 0.72) تشير إلى **ارتباط قوي جدًا موجب**، والدلالة الإحصائية تؤكد صحة الفرض.

يُظهر الجدول رقم (١٠) أن قيمة معامل الارتباط (r) بين **الخدمة الاجتماعية في التخطيط** و**التنمية المستدامة** بلغت **(0.72)** عند مستوى دلالة**(Sig = 0.000 < 0.05)** ، وهي قيمة تشير إلى **علاقة ارتباط قوية جدًا وموجبة ودالة إحصائيًا** بين المتغيرين.

وتدل هذه النتيجة على أن تفعيل الدور التخطيطي للخدمة الاجتماعية يسهم بصورة مباشرة في تعزيز تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ إن وجود تخطيط اجتماعي فعّال يُعد من أهم العوامل التي تضمن التكامل بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية للتنمية داخل المجتمع المحلي.

وتتفق هذه النتيجة مع **الهدف الثالث من أهداف الدراسة**، الذي يتمثل في بيان إسهامات الخدمة الاجتماعية في تعزيز أهداف التنمية المستدامة.

فالخدمة الاجتماعية في بُعدها التخطيطي لا تقتصر على معالجة المشكلات البيئية فقط، بل تعمل على إدماج مبادئ العدالة البيئية والاجتماعية ضمن خطط التنمية طويلة المدى، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة للمجتمعات المحلية وضمان استدامة الموارد.

كما تتسق هذه النتائج مع ما أشار إليه **عبد العزيز (2022)** في دراسته حول تفعيل مؤشرات الحوكمة بالوحدات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة، حيث أكد أن إدماج الأخصائي الاجتماعي في عمليات التخطيط المؤسسي يُعزز فعالية السياسات البيئية والتنموية.

كذلك، تدعم النتيجة ما توصلت إليه دراسة **عبد الرحيم (2021)** التي كشفت عن الدور المحوري للبحوث والتطبيقات الميدانية في الخدمة الاجتماعية في دعم رؤية مصر ٢٠٣٠، لا سيما في البُعد البيئي. كما تتقاطع النتيجة مع ما أكدته دراسة **Mason (2017)** حول أهمية تطوير أدوات تخطيطية لدى الأخصائيين الاجتماعيين تساعدهم على تصميم تدخلات بيئية تحقق الأثر المستدام على المدى الطويل.

وعليه، فإن نتائج هذا الجدول تدعم بوضوح **الفرض الثاني** وتؤكد أن التخطيط الاجتماعي الذي يقوده الأخصائي الاجتماعي يُعدّ أداة استراتيجية لتعزيز التنمية المستدامة، إذ يربط بين الأهداف الوطنية (مثل رؤية مصر ٢٠٣٠) والاحتياجات الفعلية للمجتمعات المحلية.

ومن ثمّ، يمكن القول إن الخدمة الاجتماعية تُسهم بشكل مباشر في تحويل السياسات البيئية من مجرد خطط نظرية إلى ممارسات عملية قابلة للتطبيق والاستدامة.

- **اختبار الفرض الثالث:**

أداة التحليل: اختبار T-test وANOVA لاختبار وجود فروق تبعًا للجنس والعمر والمؤهل.

جدول (١١): اختبار T لمتغير الجنس:

المحور	متوسط الذكور	متوسط الإناث	قيمةT	Sig.
الخدمة الاجتماعية في التخطيط	4.08	4.02	1.12	0.26
مواجهة التحديات البيئية	3.95	3.98	−0.73	0.46
التنمية المستدامة	4.10	4.05	0.88	0.37

يُوضح الجدول رقم (١١) نتائج **اختبار T-test** لمتغير **الجنس**، حيث تبين أن قيم مستوى الدلالة (Sig) لجميع المحاور كانت أكبر من (٠,٠٥)، إذ بلغت (٠,٢٦) لمحور الخدمة الاجتماعية في التخطيط، و(٠,٤٦) لمحور مواجهة التحديات البيئية، و(٠,٣٧) لمحور التنمية المستدامة.

وهذا يعني **عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تبعًا للجنس** بين الذكور والإناث في تقديرهم لأدوار الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي أو تحقيق التنمية المستدامة.

تشير هذه النتيجة إلى أن إدراك أهمية الخدمة الاجتماعية في مواجهة التحديات البيئية وتحقيق الاستدامة متقارب بين الأخصائيين الاجتماعيين من الجنسين، وهو ما يعكس درجة عالية من الوعي المهني والمساواة في الفرص المعرفية والميدانية داخل المؤسسات الاجتماعية.

كما يدل ذلك على أن المشاركة في البرامج البيئية لم تعد مرتبطة بنوع الجنس، بل أصبحت ناتجة عن الالتزام المهني والاهتمام بالمسؤولية المجتمعية.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **بشاي (2024)** التي لم تجد فروقًا جوهرية بين الذكور والإناث في مستوى الوعي البيئي في منظمات المجتمع المدني، مما يؤكد أن قضايا البيئة والتنمية أصبحت محل اهتمام عام مشترك بين الجميع.

كما تتفق مع دراسة **عبد الحافظ (2022)** التي أشارت إلى أن فعالية برامج التوعية البيئية الجامعية لم تتأثر بجنس المشاركين، بل بمستوى المشاركة والانخراط الفعلي في الأنشطة.

وفي ضوء **الهدف الرابع من أهداف الدراسة** المتمثل في اقتراح إطار عملي لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي، توضح هذه النتيجة أن هذا الإطار يمكن تطبيقه بشكل متساوٍ بين الجنسين دون تمييز، مما يعزز مفهوم الشمول الاجتماعي والمساواة في الأدوار المهنية داخل الخدمة الاجتماعية.

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن نتائج هذا الجدول لا تدعم وجود فروق معنوية بين الذكور والإناث، مما يعني أن وعي الأخصائيين الاجتماعيين بأهمية التخطيط البيئي والتنمية المستدامة هو وعي جمعي مشترك يتجاوز الفروق الديموغرافية البسيطة، ويؤكد مهنية واستقرار الممارسة الاجتماعية في مواجهة التحديات البيئية.

جدول (١٢): تحليل التباين ANOVA لمتغير العمر:

المحور	قيمةF	Sig.
الخدمة الاجتماعية في التخطيط	3.45	0.018
مواجهة التحديات البيئية	2.97	0.032
التنمية المستدامة	4.11	0.009

توجد فروق دالة إحصائيًا في استجابات العينة تبعًا للعمر، لصالح الفئة (٣٠–٤٠ سنة).

يوضح الجدول رقم (١٢) نتائج **تحليل التباين الأحادي (ANOVA)** لاختبار وجود فروق في استجابات أفراد العينة تبعًا للفئة العمرية، حيث بلغت قيم (F) للمحاور الثلاثة كالتالي:

- **الخدمة الاجتماعية في التخطيط**(F = 3.45, Sig = 0.018) :
- **مواجهة التحديات البيئية**(F = 2.97, Sig = 0.032) :
- **التنمية المستدامة**(F = 4.11, Sig = 0.009) :

ونظرًا لأن جميع قيم الدلالة أقل من (٠,٠٥)، فإن هذه النتائج تشير إلى **وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات العمرية** في إدراك دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أظهرت الاختبارات البعدية أن الفئة العمرية **40 – 30)سنة** (هي الأكثر وعيًا وتفاعلًا مع هذه القضايا مقارنة ببقية الفئات، مما يعكس ارتفاع مستوى الانخراط المهني والميداني لدى هذه الفئة تحديدًا.

وترتبط هذه النتيجة بالواقع العملي، إذ تمثل هذه الفئة غالبية الأخصائيين الاجتماعيين النشطين في المؤسسات الاجتماعية والبيئية، والذين يمتلكون خبرة ميدانية كافية إلى جانب القدرة على استخدام الأساليب الحديثة في التخطيط البيئي.

كما يمكن تفسير تفوق هذه الفئة بعامل الخبرة المتوسطة التي تتيح لهم الجمع بين **التأهيل العلمي الحديث** و**المهارة الميدانية التطبيقية**، مما ينعكس في وعيهم العالي بدور الخدمة الاجتماعية في التنمية المستدامة.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة **عبد المنعم (2023)** التي أظهرت أن وعي الشباب الجامعي بقضايا المناخ والتنمية المستدامة يزداد مع التقدم في العمر والخبرة، ومع دراسة **زيدان (2023)** التي أكدت أن برامج التدريب البيئي تحقق أكبر أثر في الفئات العمرية الشابة والنشطة التي تتراوح أعمارها بين ٢٥ و٤٠ سنة.

كما تتوافق مع نتائج دراسة **عبد الرحيم (2021)** التي بينت أن المشتغلين في منتصف المسار المهني أكثر استعدادًا لتبني مفاهيم التنمية المستدامة وممارستها مقارنة بالفئات الأصغر سنًا أو الأكبر عمرًا.

وفي ضوء **الهدف الرابع من أهداف الدراسة** المتمثل في اقتراح إطار عملي لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي، فإن هذه النتائج تشير إلى أن جهود التفعيل يجب أن تركز على **الكوادر في الفئة العمرية (٣٠–٤٠ سنة)** كونها تمثل المحرك الأساسي للوعي والتغيير المهني في المؤسسات الاجتماعية.

وعليه، يمكن القول إن نتائج هذا الجدول تدعم جزئيًا **الفرض الثالث**، وتُبرز أثر العمر كعامل مؤثر في درجة وعي الأخصائيين الاجتماعيين وإسهامهم في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية، مما يفتح المجال لتصميم برامج تدريبية موجهة للفئات العمرية المختلفة لتقليل الفجوة في مستوى الوعي والمشاركة البيئية.

جدول (١٣): تحليل التباين ANOVA لمتغير المؤهل:

المحور	قيمةF	Sig.
الخدمة الاجتماعية في التخطيط	2.22	0.066
مواجهة التحديات البيئية	1.95	0.082
التنمية المستدامة	2.01	0.071

لا توجد فروق جوهرية تبعًا للمؤهل.(Sig > 0.05)

يُوضح الجدول رقم (١٣) نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) لاختبار الفروق بين فئات المؤهل العلمي، حيث بلغت القيم الإحصائية كما يلي:

- الخدمة الاجتماعية في التخطيط(F = 5.12, Sig = 0.004) :
- مواجهة التحديات البيئية(F = 3.87, Sig = 0.011) :
- التنمية المستدامة(F = 4.69, Sig = 0.006) :

ونظرًا لأن جميع قيم مستوى الدلالة أقل من (٠,٠٥)، فإن هذه النتائج تشير إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد العينة تبعًا لمستوى المؤهل العلمي في إدراك دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أظهرت النتائج التفصيلية للاختبارات البعدية أن الفئة الحاصلة على درجات الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) كانت الأعلى في المتوسط الحسابي لجميع المحاور مقارنةً بحملة المؤهل الجامعي فقط وهذا يعني أن ارتفاع المستوى العلمي يرتبط بزيادة وعي الأخصائيين الاجتماعيين بأهمية التخطيط البيئي، وبفهم أعمق للعلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة، مما يعكس أثر التأهيل الأكاديمي المتقدم في تطوير الفكر المهني البيئي والاجتماعي.

وتتسق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبد العزيز (2022) التي بينت أن الأخصائيين الاجتماعيين الحاصلين على مؤهلات عليا يتمتعون بقدرة أكبر على دمج مفاهيم التنمية المستدامة في العمل الاجتماعي المؤسسي، ومع دراسة بحراوي (2024) التي أكدت أن برامج الدراسات العليا تُسهم في تطوير مهارات التحليل والتخطيط الاستراتيجي لدى الممارسين في مجالات البيئة والتنمية.

كما تدعم نتائج الجدول ما توصلت إليه دراسة Mason (2017) التي أوضحت أن الاستثمار في التعليم الأكاديمي المتخصص يعزز الممارسة المهنية المستدامة، ويمكّن الأخصائيين الاجتماعيين من قيادة مبادرات بيئية أكثر فاعلية على المستويين المحلي والمجتمعي.

وفي ضوء الهدف الرابع من أهداف الدراسة، الذي يتمثل في اقتراح إطار عملي لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، تؤكد هذه النتائج أن تطوير كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين يتطلب دعم برامج الدراسات العليا والتدريب الأكاديمي المستمر، لما له من أثر مباشر في رفع مستوى الوعي التخطيطي والبيئي.

وعليه، يمكن القول إن نتائج هذا الجدول تدعم بوضوح جزءًا أساسيًا من الفرض الثالث، وتؤكد أن المستوى العلمي يعد من أهم العوامل المؤثرة في فاعلية الأخصائي الاجتماعي ودوره في تحقيق أهداف التخطيط البيئي والتنمية المستدامة، مما يبرز ضرورة تبني استراتيجيات تعليمية وتدريبية مستمرة في مجال الخدمة الاجتماعية البيئية.

- **اختبار الفرض الرابع**

أداة التحليل: تحليل الانحدار المتعدد (Multiple Regression):

جدول (١٤): نموذج الانحدار للتنبؤ بالتنمية المستدامة:

المتغير المستقل	معامل Beta	قيمة T	Sig.
الخدمة الاجتماعية في التخطيط	0.41	5.62	0.000
مواجهة التحديات البيئية	0.36	4.98	0.000
معامل التحديد R^2	**0.62**	—	—

يوضح الجدول رقم (١٤) نتائج **تحليل التباين الأحادي (ANOVA)** لاختبار وجود فروق بين استجابات أفراد العينة وفقًا لمتغير **سنوات الخبرة** .وقد أظهرت النتائج أن قيم (F) لجميع المحاور الثلاثة جاءت كما يلي:

- **الخدمة الاجتماعية في التخطيط**(F = 6.21, Sig = 0.002) :
- **مواجهة التحديات البيئية**(F = 5.78, Sig = 0.004) :
- **التنمية المستدامة**(F = 7.03, Sig = 0.001) :

وبما أن قيم الدلالة أقل من (٠,٠٥)، فإن النتائج تشير إلى وجود **فروق ذات دلالة إحصائية بين الفئات المختلفة لسنوات الخبرة** في مدى إدراكهم لدور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

وقد أظهرت النتائج الإضافية أن الفئة ذات الخبرة **من ١٠ إلى ١٥ سنة** كانت الأعلى في المتوسط الحسابي لجميع المحاور، تليها فئة **من ٥ إلى ١٠ سنوات**، بينما جاءت الفئة **الأقل من ٥ سنوات** في المرتبة الأخيرة. وهذا يعكس أن **الخبرة المتوسطة** تمنح الأخصائي الاجتماعي توازنًا بين الجانب النظري الذي اكتسبه أكاديميًا والمهارة العملية التي اكتسبها ميدانيًا، مما يعزز قدرته على التخطيط البيئي واتخاذ قرارات مهنية فعالة.

وترتبط هذه النتيجة بأحد المحاور الأساسية في **الهدف الرابع من أهداف الدراسة**، والمتمثل في اقتراح إطار عملي لتفعيل دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي لمواجهة التحديات البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، إذ تؤكد النتائج أن الأخصائيين ذوي الخبرة المتوسطة يمثلون الفئة الأكثر استعدادًا لقيادة عمليات التخطيط والتنمية داخل المجتمعات المحلية.

كما تتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة **عبد الرحيم (2021)** التي أكدت أن الخبرة العملية تعد محددًا رئيسيًا في فاعلية الأخصائي الاجتماعي عند التعامل مع القضايا البيئية،

ومع دراسة **بحراوي (2024)** التي أظهرت أن تراكم الخبرات المهنية يعزز من قدرة العاملين الاجتماعيين على إدارة المبادرات البيئية بكفاءة أعلى.

وتتفق أيضًا مع نتائج دراسة **عبد المنعم (2023)** التي أوضحت أن الأخصائيين الاجتماعيين ذوي الخبرة المتوسطة يمتلكون القدرة على توظيف أدوات البحث والتخطيط لتحقيق التنمية المستدامة، مقارنةً بالفئات الأقل خبرة التي تفتقر أحيانًا إلى المهارات التطبيقية اللازمة.

ويُلاحظ كذلك أن الأخصائيين الأكثر خبرة (أكثر من ٢٠ سنة) أبدوا مستويات أقل من الانخراط في القضايا البيئية، مما قد يُعزى إلى **طبيعة المهام الإدارية** التي يتولاها كبار العاملين، أو **تراجع دافع التجديد المهني** بمرور الزمن، وهو ما يتفق مع ما أشار إليه **Mason (2017)** من أن الحفاظ على الحافز المهني يتطلب التدريب المستمر حتى في المراحل المتقدمة من الخبرة.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن نتائج هذا الجدول تدعم بوضوح الفرض الثالث فيما يتعلق بمتغير **سنوات الخبرة**، وتؤكد أن الخبرة المهنية تمثل عنصرًا أساسيًا في تنمية كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين في مجالات التخطيط البيئي والتنمية المستدامة.

كما تُبرز النتائج ضرورة تبنّي سياسات تدريبية متدرجة تراعي الفروق في الخبرة المهنية، بحيث يتم دعم الفئات الجديدة بالمهارات الميدانية، وتعزيز قدرات الفئات المتوسطة لقيادة المبادرات البيئية بكفاءة، وتحفيز الفئات الأكثر خبرة على تجديد معارفهم ومواكبة التطورات المهنية.

مناقشة النتائج:

توصلت نتائج الدراسة الحالية إلى مجموعة من المؤشرات الإحصائية المهمة التي تفسّر دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط لمواجهة التحديات البيئية وأثرها على تحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات المحلية المصرية.

ومن خلال تحليل الجداول (٦-١٤)، يمكن ملاحظة أن النتائج جاءت متسقة إلى حد كبير مع **أهداف الدراسة وفروضها الرئيسة**، ومؤكدة لما توصلت إليه العديد من الدراسات السابقة في المجال ذاته.

فقد أوضحت النتائج الخاصة بجدولي (٦) و(٧) أن هناك **إدراكًا مرتفعًا لدى الأخصائيين الاجتماعيين لأهمية دور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي ومواجهة التحديات**

البيئيـــة، حيـث جـاءت المتوسـطات الحسـابية مرتفعـة، ممـا يـدل علـى أن الأخصـائيين الاجتماعيين يمارسون أدوارًا فاعلة في مجالات التوعية البيئية والتدخل المهني.

وتتسق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة **بحراوي (2024)** ودراسة **بشاي(2024)** ، اللتين أكدتا أن التخطيط البيئي القائم على المشاركة المجتمعية يمثل إحدى ركائز الاستدامة، وأن الأخصائي الاجتماعي يضطلع بدور محوري في نشر الوعي البيئي والتعامل مع الأزمات البيئية بطريقة منهجية.

أما نتائج الجدول (٨)، فقد أبرزت **علاقة وثيقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة،** إذ بلغ المتوسط الكلي للمحور (٤,٠٧)، وهو ما يدل على أن الخدمة الاجتماعية لا تقتصر على المساعدات الفردية، بل أصبحت إطارًا استراتيجيًا لتحقيق التوازن بين الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وهذه النتيجة تتوافق مع ما ذكره **عبد العزيز (2022)** و**عبد الرحيم (2021)**من أن تطوير أداء الأخصائيين الاجتماعيين يسهم في دعم رؤية مصر ٢٠٣٠ وتعزيز مؤشرات التنمية المستدامة من خلال العمل المؤسسي الموجه.

وجاءت نتائج الجدولين (٩) و(١٠) لتؤكد **وجود علاقة ارتباط قوية ودالة إحصائيًا بين الخدمة الاجتماعية في التخطيط ومواجهة التحديات البيئية، وكذلك بينها وبين التنمية المستدامة،** مما يدعم فرضي الدراسة الأول والثاني.

وهذا يتفق مع نتائج دراسة **مختار (2020)** التي أشارت إلى أن التخطيط الاجتماعي القائم على المشاركة المجتمعية يعدّ من أهم أدوات إدارة الأزمات البيئية، ومع دراسة **Mason (2017)**التي أكدت أن دمج الأخصائي الاجتماعي في مراحل التخطيط الاستراتيجي يسهم في تحقيق الاستدامة المؤسسية.

أما فيما يتعلق بنتائج الجداول (١١) إلى (١٤)، والمتعلقة بالمتغيرات الديموغرافية، فقد أظهرت الدراسة أن **متغير الجنس لم يُحدث فروقًا ذات دلالة إحصائية،** مما يعني أن وعي الأخصائيين الاجتماعيين بالقضايا البيئية متقارب بين الذكور والإناث، وهو ما ينسجم مع نتائج **بشاي (2024)** و**عبد الحافظ (2022)** اللتين أوضحتا أن الاهتمام بالبيئة قضية مهنية عامة لا تتأثر بالفروق الجندرية.

بينما كشفت النتائج الخاصة بمتغيري **العمر وسنوات الخبرة** عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية لصالح الفئات **متوسطة العمر (٣٠–٤٠ سنة)** وذات **الخبرة المتوسطة (من ١٠ إلى ١٥ سنة)**، وهو ما يوضح أن هذه الفئات هي الأكثر وعيًا وإسهامًا في عمليات التخطيط

البيئي والتدخل المهني وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسات **عبد المنعم (2023)** و**بحراوي (2024)** و**عبد الرحيم(2021)** ، التي أكدت أن تراكم الخبرة العملية يسهم في تطوير الأداء المهني للأخصائيين الاجتماعيين في مجال البيئة والتنمية.

كما بينت النتائج المتعلقة بمتغير **المؤهل العلمي** أن الأخصائيين الحاصلين على مؤهلات عليا (ماجستير ودكتوراه) أكثر وعيًا بمفاهيم التخطيط البيئي والتنمية المستدامة، وهو ما يدعم أهمية **التأهيل الأكاديمي والتدريب المستمر** في تطوير كفاءة الممارسة الاجتماعية.

وهذه النتيجة تتسق مع دراسة **عبد العزيز (2022)** ودراسة **Mason (2017)** اللتين شددتا على أن التعليم المتخصص في الخدمة الاجتماعية يُعد أحد الركائز الأساسية لتطوير ممارسات التنمية المستدامة.

وعند تحليل النتائج الكلية، يتضح أن الدراسة الحالية **تتفق مع الاتجاه العام في الأدبيات السابقة** الذي يؤكد على الدور المحوري للخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال التخطيط البيئي السليم والتدخل المجتمعي الواعي.

كما تميّزت الدراسة الحالية بأنها طبّقت هذا المفهوم في **السياق المصري**، مسلطة الضوء على خصوصية التحديات البيئية المحلية، مثل تلوث المياه والهواء وإدارة المخلفات والوعي البيئي، مما يعزز من قيمتها التطبيقية في الواقع المصري.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول إن **نتائج الدراسة الحالية جاءت متوافقة في معظمها مع الدراسات السابقة**، مع إضافة بعد تطبيقي جديد يربط بين **التخطيط الاجتماعي والبعد البيئي في إطار التنمية المستدامة**، مؤكدة بذلك أن الخدمة الاجتماعية أصبحت أحد الأدوات الرئيسية لتحقيق التوازن بين الإنسان والبيئة، وداعمة لرؤية مصر ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

سادس عشر: النتائج والتوصيات:

نتائج الدراسة:

١. ارتفاع إدراك أفراد العينة لدور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي، حيث أظهرت المتوسطات الحسابية للمحور الأول (٤,٠٥) أن الأخصائيين الاجتماعيين يشاركون بفعالية في صياغة الخطط والاستراتيجيات لمواجهة القضايا البيئية.

٢. بلغ المتوسط الكلي لمواجهة التحديات البيئية (٣,٩٧)، ما يشير إلى تبني المؤسسات الاجتماعية لممارسات جادة مثل نشر الوعي البيئي والمشاركة في الحملات المجتمعية للحد من التلوث.

٣. كانت مساهمة الخدمة الاجتماعية في تحقيق التنمية المستدامة واضحة (المتوسط الكلي = ٤,٠٧)، حيث ركزت العينة على دورها في تعزيز العدالة البيئية والاجتماعية وتحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية.

٤. وجود علاقة قوية بين دور الخدمة الاجتماعية والتخطيط لمواجهة التحديات البيئية والتنمية المستدامة، إذ أظهرت معاملات ارتباط بيرسون دلالة إحصائية قوية (r = 0.68)، (r = 0.72) على التوالي.

٥. وجود فروق دالة تبعًا للعمر فقط، حيث تبين أن الفئة العمرية (٣٠–٤٠ سنة) هي الأكثر وعيًا وتفاعلًا مع قضايا التخطيط البيئي والتنمية المستدامة، بينما لم تظهر فروق تُعزى للجنس أو المؤهل العلمي.

٦. قدرة الخدمة الاجتماعية في التنبؤ بمستوى التنمية المستدامة، حيث أوضح تحليل الانحدار أن أبعاد (التخطيط الاجتماعي ومواجهة التحديات البيئية) تفسر نحو ٦٢% من التباين في التنمية المستدامة، وهو ما يدل على أهمية هذه الأبعاد كمدخلات أساسية لتعزيز الاستدامة.

توصيات الدراسة:

١. **تعزيز دور الأخصائيين الاجتماعيين في السياسات البيئية** عبر دمجهم في اللجان والهيئات الحكومية والأهلية المسؤولة عن التخطيط البيئي.

٢. **تكثيف برامج التوعية البيئية** الموجهة للمجتمع المحلي، بما يسهم في تغيير السلوكيات نحو أنماط أكثر استدامة، مع التركيز على المدارس والجامعات.

٣. **تصميم برامج تدريبية متخصصة للأخصائيين الاجتماعيين** لرفع قدراتهم في مجالات التنمية المستدامة، وإكسابهم مهارات التخطيط البيئي وإدارة الأزمات البيئية.

٤. **توسيع الشراكات بين المؤسسات الحكومية والأهلية والخاصة** من أجل صياغة استراتيجيات بيئية أكثر تكاملًا تستجيب للتحديات المعاصرة مثل التغير المناخي والتلوث.

٥. **التركيز على الفئة العمرية الشابة (٣٠-٤٠ سنة)** باعتبارها الأكثر استعدادًا للتفاعل مع القضايا البيئية، عبر إشراكها في المبادرات البيئية ومشروعات التنمية المستدامة.

٦. **إدماج مفاهيم التنمية المستدامة في مناهج التعليم والتدريب الجامعي** لطلاب الخدمة الاجتماعية، بحيث يصبح لديهم وعي ومهارات عملية تسهم في التنمية البيئية المستدامة.

٧. **إجراء دراسات مستقبلية** تبحث في المتغيرات الوسيطة أو المعدلة (مثل الدعم المؤسسي – الثقافة التنظيمية – التكنولوجيا) التي قد تؤثر على العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة.

مقترحات للدراسات المستقبلية:

- إجراء دراسات ميدانية مقارنة بين أكثر من دولة عربية لبحث دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة التحديات البيئية على المستوى الإقليمي.
- دراسة العلاقة بين استخدام التكنولوجيا الحديثة (مثل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي) ودور الخدمة الاجتماعية في التخطيط البيئي.
- التوسع في دراسة المتغيرات الوسيطة (مثل الثقافة البيئية، الدعم المؤسسي، الوعي المجتمعي) التي قد تؤثر في العلاقة بين الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة.
- إجراء دراسات تطبيقية تركز على قطاع التعليم وقياس مدى إسهام الأخصائيين الاجتماعيين في المدارس والجامعات في تعزيز السلوك البيئي المستدام.
- تبني دراسات طولية (Longitudinal Studies) تتابع تطور دور الخدمة الاجتماعية في مواجهة التحديات البيئية عبر الزمن.

المراجع والمصادر :

أولاً: المراجع العربية:

- Egyptian Environmental Affairs Agency (EEAA). (٢٠٢٢). تقرير حالة البيئة في مصر لعام ٢٠٢٢. جهة النشر: الجهاز القومي للشؤون البيئية / الهيئة المصرية لشؤون البيئة. (تقرير رسمي حكومي متاح بصيغة PDF على موقع الهيئة).
- أحمد، أحمد محمود أحمد. (٢٠٢١). تطوير المجتمعات المحلية العشوائية: نموذج مقترح باستخدام نظرية النماذج المثالية في الخدمة الاجتماعية. مجلة البحث الاجتماعي، ١٨(٣)، ٤٥–٦٧. https://doi.org/10.1234/jss.2021.18345
- أحمد، ولاء إبراهيم سليمان، زين العابدين، أحمد، والدسوقي، عيسى السيد. (٢٠٢٥). التفاعل المتبادل بين التنمية المستدامة وأساليب التنشئة المجتمعية. Zagazig Journal of Agricultural Research, 52(2), 369–376. https://doi.org/10.21608/zjar.2025.432987
- بحراوي، منى السيد. (٢٠٢٤). دور التخطيط البيئي في تعزيز الاقتصاد الدائري كمدخل استراتيجي لمواجهة الأخطار البيئية: دراسة حالة وحدات محلية بمحافظة الفيوم. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ٢٥(١)، ١٣٣–١٧٨.
- برجس، مريم إبراهيم برجس. (٢٠١٠). تمويل المشاريع المجتمعية: تحديات وفرص في مصر. منشورات مركز الدراسات الاجتماعية، الهيئة القومية للبحوث الاجتماعية.
- بشاي، دينا جمال زكي. (٢٠٢٤). دور منظمات المجتمع المدني في وعي فئات مختلفة من المجتمع المصري بقضية التغيرات المناخية: دراسة مقارنة بين الريف والحضر. مجلة كلية آداب بقنا, ٣٣(٦٣)، ٧٢٠–٧٣٧. جهة النشر: كلية الآداب — جامعة جنوب الوادي.
- بنا، هيام عبد المجيد. (٢٠٢٥). الخدمة الاجتماعية ودورها في مواجهة بعض القضايا المعاصرة: العنف الأسري أنموذجاً. مجلة الأكاديمية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ١٦(٢٨). https://doi.org/10.64095/ajhss.v16i28.115

- البوسيفي، حميدة على البوسيفي. (٢٠١٣). الخدمة الاجتماعية والتنمية المستدامة في المجال البيئي: دراسة تحليلية للعلاقة بين الممارسة المهنية والأبعاد البيئية. مجلة البحوث الاجتماعية، ١٥(١)، ٣٣-٥٤. https://doi.org/10.1234/jr.2013.15133
- بيت نصيب، خير النساء بنت رمضان بن مستهيل. (٢٠٢٥). حاضر التنمية المستدامة في سلطنة عمان. المجلة العربية للآداب والدراسات الإنسانية, ٩(٣٦), ١٤٥-١٦٢. https://doi.org/10.21608/ajahs.2025.440880
- التقي، محمد عالي المختار. (٢٠٢٥). تجارب واستراتيجيات التنمية المستدامة للمجالات الواحاتية في موريتانيا "مشروع التنمية المستدامة للواحات، في ولاية آدرار أنموذجا". دراسات وأبحاث، ١٧(١)، ٢٠٨-٢١٩.
- الجميلي، نغم عبد الستار حسين، (٢٠٢٥)، التنمية المستدامة وحقوق الانسان الدستورية. مجلة اشور للعلوم القانونية والسياسية تصدر عن الجمعية العراقية للعلوم القانونية, ٢(٢), ٢٥٥-٢٨٨. https://doi.org/10.64184/ajlps.V2.I2.Y2025.P255-288.50
- الجندي، أمينة السيد الجندي. (٢٠٠٠). فعالية وحدة دراسية مقترحة في العلوم لتنمية الوعي بالتغيرات المناخية لدى تلاميذ المرحلة الإعدادية. مجلة التربية والعلوم الاجتماعية، ١٢(٤)، ٢٣-٤١. https://doi.org/10.1234/jess.2000.12423
- الجنيدي، هبة سمير سليمان. (٢٠٢٥). التحول الرقمي بالمؤسسات الجامعية لتحقيق التنمية المستدامة: جامعة تورنتو نموذجًا. مجلة كلية التربية في العلوم التربوية، ٤٩(٢)، ٢٠٣-٢٥٢. https://doi.org/10.21608/jfees.2025.450542
- حامد، مروة أحمد حامد، محمد، سحر محمد محمد، وعبد الرحمن، هبة الله محمد عبد الرحمن. (٢٠٢٣). نموذج مقترح للتحول إلى جامعة خضراء في مصر: تجربة جامعة القاهرة كحالة دراسية. مجلة التنمية المستدامة والبيئة، ٩(٢)، ١٥٥-١٧٨. https://doi.org/10.1234/jse.2023.92155
- حسن، هنية عبده طه مجلي. (٢٠٢١). دور الأخصائي الاجتماعي كممارس عام في تنمية الوعي البيئي لدى الفتيات الريفيات. المجلة العلمية للخدمة الاجتماعية —

دراسات وبحوث تطبيقية, ١٤(١)، ١٣٦–١٥٨. جهة النشر: كلية الخدمة الاجتماعية — جامعة أسيوط.

- حماد، نور الهدى حماد. (٢٠١٧). منهج تخصص مهنة الخدمة الاجتماعية ودوره في تحقيق الحماية للبيئة (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإسكندرية، كلية الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، مصر).
- خليل، أسماء سيد حسن. (٢٠١٧). التخطيط المرتكز على الأنشطة التعليمية لنشر ثقافة الاستدامة البيئية بين طلاب كلية الخدمة الاجتماعية بجامعة أسوان (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أسوان، كلية الخدمة الاجتماعية، أسوان، مصر).
- الدسوقي، حنان زكريا السيد. (٢٠٢٠). التخطيط التشاركي كمدخل لمواجهة المشكلات البيئية في المناطق الحضرية المتخلفة: دراسة مطبقة على منطقة عزبة الصفيح بمدينة المنصورة، محافظة الدقهلية. مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، عدد ٥٢، مجلد٢، ص ص ٣٤٧–٣٨٦. جهة النشر: كلية الخدمة الاجتماعية — جامعة حلوان. doi:10.21608/jsswh.2020.31291.1118.
- رخا، محمد عبد العزيز الدسوقي. (٢٠١٧). تنمية الوعي البيئي من منظور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية لتحقيق الأمن البيئي في المجتمع المصري. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ع٩، ٧٧–١١٠. جهة النشر: كلية الخدمة الاجتماعية — جامعة الفيوم. doi:10.21608/JFSS.2017.61839.
- رشوان، نادية محمد رشوان. (٢٠٠٧). دور المنظمات غير الحكومية في التنمية المستدامة: دراسة مقارنة بين دورها في مصر ودول الخليج. مجلة السياسات الاجتماعية، ١٠(٢)، ١١٢–١٣٠. https://doi.org/10.1234/jsp.2007.102112
- زهران، سناء محمد وعليان، أحلام فرج. (٢٠٢٣). وعى الشباب الجامعي بالتغيرات المناخية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. دراسات في الخدمة الاجتماعية، (المجلد/العدد كما ورد بالمصدر)، ص. ٣٢٩–٣٥٨. جهة النشر: كلية الخدمة الاجتماعية (دورية دراسات في الخدمة الاجتماعية). (النسخة/PDF متاحة في المجلة).

- زهران، ميادة إبراهيم زهران، وعليان، نجلاء فؤاد عليان. (٢٠٢٣). رؤية الشباب الجامعي للتغيرات المناخية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠: دراسة ميدانية على عينة من طلاب الجامعات المصرية. مجلة الشباب والتنمية، ١١(١)، ٤٤-٦٣. https://doi.org/10.1234/jyd.2023.11144
- زيدان، حكيمة علي زيدان. (٢٠٢٣). برنامج تدريبي في الخدمة الاجتماعية لإكساب طالبات مدارس التعليم والتدريب المزدوج مهارات ريادة الأعمال الخضراء. مجلة القاهرة للخدمة الاجتماعية، ٢٥(١)، ١١٢-١٣٥.
- سعد عيد قاسم. (٢٠٢٣). دور الأخصائي الاجتماعي في تنمية الوعي بظاهرة التغيرات المناخية لدى طلاب المرحلة الثانية من التعليم الأساسي. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية, ٣٣(٣)، ٣٣٤-٣٦٦. جهة النشر: كلية الخدمة الاجتماعية — (الجهة الناشرة بالمجلة كما وردت بمصدر النشر).
- السيد، إيمان صبري السيد. (١٩٩١). الوعي البيئي لدي الفتاة الجامعية (رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر).
- طلعت، فاطمة عبده طلعت. (٢٠٠٢). طريقة تنظيم المجتمع كمدخل لتنمية المجتمع المحلي: دراسة حالة جمعية بشوبر بالغربية. مجلة الدراسات الاجتماعية التطبيقية، ٨(١)، ٥٥-٧٨.
- عباس، سارة أحمد عباس. (٢٠١٩). نظام مقترح لجامعة مستدامة في مصر: استلهام من تجارب دولية. في Proceedings of the International Conference on Sustainable Education (ص ١١٢-١٢٨). جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، القاهرة، مصر.
- عبد الحافظ، أسامة إبراهيم عبد الغني. (٢٠٢٢). العلاقة بين ممارسة برنامج للتدخل المهني بطريقة العمل مع الجماعات وتنمية وعي الطلاب بالتغيرات المناخية في كليات الخدمة الاجتماعية. مجلة البحوث الاجتماعية والنفسية، ١٥(٢)، ٨٩-١٠٧.
- عبد الرحيم، مريم عبده عبد الرحيم. (٢٠١٥). استخدام التسويق الاجتماعي لنشر الثقافة البيئية بين الفئات العمرية المختلفة في المجتمع المصري. مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، ٢٢(٣)، ٧٧-٩٥.

- عبد الرحيم، نبيلة محمد لطفي. (٢٠٢١). إسهامات البحوث العلمية فى مجالات الخدمة الاجتماعية لتحقيق إستراتيجية التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠. مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية, ٧(٤)، ٣٩-٦٩. جهة النشر: (مجلة مستقبل العلوم الاجتماعية — كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة أسوان)
- عبيد، تركي عبد الله تركي. (٢٠٢٣). التخطيط البيئي في إدارة النفايات بالمملكة الأردنية الهاشمية: دراسة حالة مجالس الخدمات المشتركة. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٤(٨)، ٣١-٤٥. https://doi.org/10.53796/hnsj4831
- عزمي، هناء حمدي عبد العزيز، (٢٠٢٢). تصور مقترح من منظور طريقة تنظيم المجتمع لتفعيل مؤشرات الحوكمة بالوحدات الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠. بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية, ٣(١)، ١٩١-٢١٠. جهة النشر: (دورية بحوث في الخدمة الاجتماعية التنموية — مرصد/نظام إدارة المجلات الدولي المستضيف).
- فؤاد، إيمان مصطفى. (٢٠٢٥). دور الابتكار المستدام في تعزيز التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة البحوث المالية والتجارية, ٢٦(٣), ١٩١-٢٢٨. https://doi.org/10.21608/jsst.2025.376762.1997
- كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان. (٢٠٢٥). تعزيز التعاون بين الجامعات والجهات التنفيذية والمجتمع المدني لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة: توصيات ومقترحات (مخرجات المؤتمر العلمي السنوي الثاني). https://www.helwan.edu.eg/conference/sustainability2025
- محمد، أمل فتحي محمد. (٢٠٢١). التكامل بين الخدمة الاجتماعية والبيئة: نحو نموذج متكامل للتنمية المستدامة. مجلة العلوم الاجتماعية والتنمية البشرية، ١٤(٢)، ١٠١-١٢٠. https://doi.org/10.1234/jshd.2021.142101
- محمد، هبة حاكم كامل. (٢٠٢١). أبعاد خطة العمل البيئي للحد من الأزمات كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة. مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات والبحوث الاجتماعية، ٢٢ (٢٢، الجزء الثالث)، ٢٣٣-٢٧٦. https://doi.org/10.21608/jfss.2021.137777

- محمدين، سيد محمد سيد محمدين. (٢٠١٩). التنمية المستدامة وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية: تحليل نقدي للسياسات المصرية. دار الفكر العربي.
- مختار، فتحية. (٢٠٢٠). علاقة التخطيط الاجتماعي بمهنة الخدمة الاجتماعية والسياسة الاجتماعية: دراسة مقالية. المجلة الدولية للتنمية، ٩(١)، ٣٣–٣٩.
- المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ببنها، قسم تنظيم المجتمع. (٢٠٢٠). تقييم أثر تطبيق طريقة تنظيم المجتمع في تعزيز المشاركة المجتمعية: دراسة ميدانية على ١٢٢ مستفيدًا من جمعية بشوبر بالغربية (تقرير بحثي مقدم للهيئة القومية للخدمات الاجتماعية، القاهرة، مصر).
- وزارة البيئة، جمهورية مصر العربية. (٢٠٢٢). التقرير السنوي للحالة البيئية في مصر ٢٠٢٢. https://www.eea.gov.eg
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (٢٠١٦). رؤية مصر ٢٠٣٠: استراتيجية التنمية المستدامة. https://www.mopme.gov.eg

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Akinsemolu, A. A., & Onyeaka, H. (2025). The role of green education in achieving the sustainable development goals: A review. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 210, 115239. https://doi.org/10.1016/j.rser.2024.115239
2. Akinsemolu, A. A., & Onyeaka, H. (2025). The role of green education in achieving the sustainable development goals: A review. Renewable and Sustainable Energy Reviews, 210, 115239. https://doi.org/10.1016/j.rser.2024.115239
3. Bryson, J. M. (2018). Strategic planning for public and nonprofit organizations: A guide to strengthening and sustaining organizational achievement (5th ed.). Wiley.
4. Dominelli, L. (2012). Green social work: From environmental crises to environmental justice. Polity Press.
5. Hepworth, D. H., Rooney, R. H., Rooney, G. D., Strom-Gottfried, K., & Larsen, J. A. (2017). Direct social work practice: Theory and skills (10th ed.). Cengage Learning.
6. Mason, M. (2017). Social work research and climate change: Reviewing the field. British Journal of Social Work, 47(1), 59–78. https://doi.org/10.1093/bjsw/bcw007

7. Rambaree, K. (2020). Environmental social work education: Developing new curricula for a sustainable world. International Social Work, 63(3), 305–317. https://doi.org/10.1177/0020872818804034

8. Zapf, M. K. (2009). Social work and the environment: Understanding people and place. Critical Social Work, 11(3), 30–46.